إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٣٠

United Nations

إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة
٢٠١٥-٢٠٣٠

جدول المحتويات

مقدمة ٥

إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ٧

الفهرس ٢٨

مخطط ٣٦

مقدمة

اعتُمد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ خلال مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث الذي انعقد في سِنداي باليابان في ١٨ آذار/مارس، ٢٠١٥. ويُعد هذا الإطار نتاجًا للمشاورات التي جرت بين أصحاب المصلحة منذ آذار/مارس ٢٠١٢ وكذلك للمفاوضات التي تمت بين الحكومات منذ تموز/يوليو ٢٠١٤ وحتى آذار/مارس ٢٠١٥، بدعم من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة.

يمثل إطار سِنداي الإطار البديل لإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. من المعروف أن إطار عمل هيوغو (HFA) قد أعطى مزيدًا من الزخم للعمل العالمي الذي يتم في نطاق إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لعام ١٩٨٩، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنًا: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة العمل الخاصة بها، التي اعتمدت في عام ١٩٩٤، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام ١٩٩٩.

يقوم إطار سِنداي على عناصر تضمن استمرارية العمل الذي عكفت على تنفيذه الدول وأصحاب المصلحة الآخرون في نطاق إطار عمل هيوغو، كما يقدم الإطار عددًا من التغييرات على النحو الذي تمت الدعوة له أثناء إجراء المشاورات والمفاوضات. وأكَّد الكثير من المعلقين أن أهم التحولات تتمثل في وجود تأكيد قوي على إدارة مخاطر الكوارث على عكس التركيز على إدارة الكوارث، وتعريف الغايات العالمية السبع، والحد من مخاطر الكوارث باعتبار ذلك نتيجة متوقعة، ووضع هدف يُركز على اتقاء حدوث مخاطر جديدة، والحد من المخاطر الحالية وتعزيز القدرة على المواجهة، فضلاً عن وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية، التي من بينها المسؤولية الأساسية الواقعة على الدول في اتقاء مخاطر الكوارث والحد منها، ومشاركة جميع المؤسسات المجتمعية وجميع المؤسسات الكائنة بالدولة. إضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق الحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير ليشمل التركيز على الأخطار الطبيعية والأخطار التي من صنع الانسان وما يتعلق بها من مخاطر وأخطار بيئية، وتكنولوجية، وبيولوجية. كما تلقى القدرة الصحية دعمًا وتعزيزًا قويًا خلال هذا الإطار.

يتناول إطار سِنداي أيضًا ما يلي: الحاجة إلى إذكاء الفهم بشأن جميع الأبعاد التي تتضمنها مخاطر الكوارث بما فيها التعرض للكوارث، وقابلية التضرر بها، وخصائص الخطر التي تنطوي عليها؛ تعزيز إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك المنظومات الوطنية؛ المساءلة عن إدارة مخاطر الكوارث؛ الاستعداد "لإعادة البناء على نحو أفضل"؛ تقدير أصحاب المصلحة والأدوار المنوطة بهم؛ نقل الاستثمارات المتأثرة بالمخاطر لتجنب إيجاد مخاطر جديدة؛ قدرة المواجهة التي تتوفر في البنية التحتية في مجال الصحة، وأماكن التراث الثقافي، وأماكن العمل؛ تعزيز التعاون الدولي والشراكة العالمية، والسياسات، والبرامج الخاصة بالمانحين والتي تتسم بأنها على دراية بالمخاطر، بما في ذلك الدعم المالي والقروض التي يتم الحصول عليها من المؤسسات المالية العالمية. هناك أيضًا تقدير واضح لإطار سِنداي من قِبل المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وكذلك من قِبل المنتديات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث باعتباره يمثل آليات تحقق الاتساق بين جداول الأعمال، كما يمكن استخدامه للرصد والاستعراضات الدورية التي تُجرى لدعم هيئات الحوكمة التابعة للأمم المتحدة.

أُسندت إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث مهمة تنفيذ إطار سنداي، ومتابعته، ومراجعته.

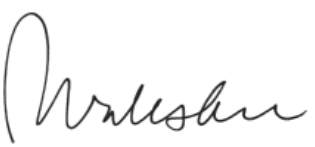

مارغريتا والستروم،
الممثلة الخاصة للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث
لدى الأمم المتحدة

المحتويات

الديباجة	٩
النتيجة المتوقعة والهدف المنشود	١٢
المبادئ التوجيهية	١٣
أولويات العمل	١٤
الأولوية ١ - فهم مخاطر الكوارث	١٤
الأولوية ٢ - تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها	١٧
الأولوية ٣ - الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها	١٨
الأولوية ٤ - تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و "إعادة البناء بشكل أفضل" في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار	٢١
دور الجهات صاحبة المصلحة	٢٣
التعاون الدولي والشراكة العالمية	٢٤

أولا - الديباجة

١- اعتُمد إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي انعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في مدينة سِنداي، بمقاطعة مياغي، باليابان. وكان بمثابة فرصة فريدة أُتيحت للبلدان لكي تقوم بما يلي:

(أ) اعتماد إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ يكون موجزاً ومركزاً وتطلعياً وعملي المنحى؛

(ب) إنجاز تقييم واستعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث؛[١]

(ج) النظر في الخبرة المكتسبة من خلال الاستراتيجيات/المؤسسات والخطط الإقليمية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث وتوصياتها، فضلا عما يتصل بهذا الشأن من اتفاقات إقليمية خاصة بتنفيذ إطار عمل هيوغو؛

(د) تحديد طرائق التعاون على أساس التزامات بتنفيذ إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥؛

(هـ) تحديد طرائق للاستعراض الدوري لتنفيذ إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥.

٢- وخلال المؤتمر العالمي، أكدت الدول مجدداً التزامها بالتصدي لموضوعي الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة [٢] الكوارث في إطار وعي متجدد بإلحاح هذا الأمر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماجهما في السياسات والخطط والبرامج والميزانيات على جميع المستويات والنظر فيهما ضمن الأطر ذات الصلة.

إطار عمل هيوغو: الدروس المستخلصة والثغرات المستبانة وتحديات المستقبل

٣- تشير المعلومات الموثقة الواردة في التقارير الوطنية والإقليمية المرحلية المتعلقة بتنفيذ إطار عمل هيوغو وفي تقارير عالمية أخرى إلى أن بعض البلدان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أحرزت تقدماً في الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وذلك منذ اعتماد إطار عمل هيوغو في عام ٢٠٠٥، مما أسهم في الحد من معدل الوفيات في حالات بعض الأخطار.[٣] والحد من مخاطر الكوارث استثمارٌ فعال من حيث التكلفة في منع وقوع خسائر في المستقبل. والإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وقد عززت البلدان قدراتها في مجال إدارة مخاطر الكوارث. ولا تزال بعض الآليات الدولية لإسداء المشورة الاستراتيجية والتنسيق وإقامة الشراكات من أجل الحد من مخاطر الكوارث، كالمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث، وكذلك محافل التعاون الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة فعالة في وضع السياسات والاستراتيجيات والنهوض بالمعرفة والتعلم المتبادل. وعموماً، كان إطار عمل هيوغو أداة هامة لرفع مستوى الوعي لدى عامة الناس والمؤسسات وإيجاد الالتزام السياسي وتركيز وتحفيز الأعمال التي تقوم بها مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة على جميع المستويات.

١- A/CONF.206/6، الفصل الأول، القرار ٢.

٢- تُعرَّف القدرة على مواجهة الكوارث بأنها: "قدرة منظومة أو تجمع عمراني أو مجتمع مُعرَّض للأخطار على مقاومة آثار الأخطار وامتصاصها واستيعابها والتعافي منها في الوقت المناسب وبالأسلوب الفعال، بطرق منها حفظ وترميم منشآته ووظائفه الأساسية الضرورية"، (انظر www.unisdr.org/we/inform/terminology).

٣- يُعرَّف الخطر في إطار عمل هيوغو بأنه: "حدث أو ظاهرة مادية أو نشاط بشري يمكن أن يكون مضراً وأن يؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إلى الإصابة بجروح، أو إلحاق الضرر بالممتلكات، أو إلى اختلال النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو إلى تدهور البيئة. ويمكن أن تشمل الأخطار الظروف الكامنة التي قد تمثّل تهديدات مستقبلية ذات مصادر مختلفة: طبيعية (جيولوجية وناجمة عن الرطوبة الجوية وبيولوجية) أو ناتجة عن الأنشطة البشرية (التدهور البيئي والأخطار التكنولوجية)".

٤- غير أن الكوارث ظلت خلال العقد نفسه تحدث خسائر فادحة، ونتيجة لذلك تأثر رفاه وسلامة الأشخاص والمجتمعات والبلدان ككل. فقد لقي أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم وأصيب أكثر من ١,٤ مليون شخص وتشرَّد نحو ٢٣ مليون شخص من جراء الكوارث. وبشكل عام، تضرر أكثر من ١,٥ بليون شخص من الكوارث بطرق شتى، حيث تضررت النساء والأطفال والفئات الضعيفة أكثر من غيرهم. وزادت الخسائر الاقتصادية الكلية على ١,٣ تريليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ تشرد ١٤٤ مليون شخص من جراء الكوارث. وتزداد الكوارث، التي يتفاقم الكثير منها بفعل تغير المناخ، تواتراً وشدة، وتعيق بشدة إحراز أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وتشير الأدلة إلى أن تعرض الأشخاص والممتلكات للخطر في جميع البلدان قد ازداد بوتيرة أسرع من وتيرة تراجع قابلية التضرر[٤]، مما يؤدي إلى مخاطر جديدة وزيادة مطردة في الخسائر الناجمة عن الكوارث وإلى آثار اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية وبيئية كبيرة في الأجل القريب والمتوسط والبعيد، لا سيما على الصعيدين المحلي والمجتمعي. وتؤثر الكوارث الصغيرة المتكررة والبطيئة الظهور بشكل خاص في المجتمعات والأسر المعيشية والمشاريع الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، حيث تشكل نسبة مئوية عالية من جميع الخسائر. وتواجه جميع البلدان - لا سيما البلدان النامية، التي تُلحق بها الكوارث وفيات وخسائر اقتصادية أكبر بكثير مما تُلحقه بغيرها من البلدان - مستويات متزايدة من التكاليف الخفية والتحديات المحتملتين في سعيها للوفاء بالالتزامات المالية وغيرها من الالتزامات.

٥- وثمة حاجة عاجلة وملحة إلى استباق مخاطر الكوارث والتخطيط لها والحد منها من أجل حماية الناس والمجتمعات والبلدان، ومصادر رزقهم وصحتهم وتراثهم الثقافي وممتلكاتهم الاجتماعية الاقتصادية ونظمهم الإيكولوجية بمزيد من الفعالية، ومن ثم تعزيز قدرتهم على مواجهة تلك الأخطار.

٦- وينبغي تعزيز العمل للحد من التعرض لمخاطر الكوارث وقابلية التضرر بها، وبالتالي منع خلق مخاطر كوارث جديدة والمساءلة عن نشوء مخاطر الكوارث على جميع المستويات. وينبغي تركيز مزيد من العمل المتفاني على عمليات التصدي للأسباب الكامنة للمخاطر، مثل تداعيات الفقر وعدم المساواة، وتغير المناخ وتقلباته، والتوسع العمراني غير المخطط له والسريع، وسوء إدارة الأراضي، والعوامل المفاقِمة مثل التغير الديمغرافي، وضعف الترتيبات المؤسسية، والسياسات غير الواعية بالمخاطر، وعدم وجود قواعد تنظيمية وحوافز لاستثمار القطاع الخاص في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وتعقد سلاسل التوريد، وقلة ما هو متوافر من التكنولوجيا، وأوجه الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، وتدني أحوال النظم الإيكولوجية، والجوائح والأوبئة. وعلاوة على ذلك، من الضروري مواصلة تعزيز الحوكمة الرشيدة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ورفع مستوى التأهب والتنسيق على الصعيد الوطني لمواجهة الكوارث وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، واغتنام أنشطة التعافي وإعادة الإعمار بعد الكوارث من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل"، اعتمادا على الدعم المتأتي من تعزيز طرائق التعاون الدولي.

٧- ويجب في مواجهة مخاطر الكوارث اتباع نهج وقائي أوسع يركز بشكل أكبر على الناس. ولكي تتسم ممارسات الحد من مخاطر الكوارث بالكفاءة والفعالية يلزم أن تكون مصممة لمواجهة عدة أخطار وتغطية قطاعات متعددة وشاملة وميسَّرة. ومع الاعتراف بالدور القيادي والتنظيمي والتنسيقي للحكومات، ينبغي لها أن تتواصل مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما فيهم النساء، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والفقراء، والمهاجرون، والشعوب الأصلية، والمتطوعون وأوساط المهنيين، وكبار السن، عند تصميم السياسات والخطط والمعايير وتنفيذها. وينبغي للقطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك الأوساط الأكاديمية والمؤسسات العلمية والبحثية، العمل معاً على نحو أوثق وإيجاد فرص للتعاون، وينبغي لمؤسسات الأعمال أن تدمج مخاطر الكوارث ضمن ممارساتها الإدارية.

٨- ولا يزال التعاون على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود عاملاً محورياً في دعم الدول وسلطاتها الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية ومؤسسات الأعمال في مساعيها الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث. والآليات القائمة قد تحتاج إلى تعزيز من أجل تقديم الدعم الفعال وتحسين التنفيذ. وينبغي توجيه اهتمام ودعم خاصين إلى البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان أفريقيا، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، لزيادة الموارد والقدرات المحلية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك من أجل ضمان وسائل كافية ومستدامة ومتاحة في الوقت المناسب للتنفيذ في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة المالية والتقنية ونقل التكنولوجيا، وفقاً للالتزامات الدولية.

٤- تُعرَّف قابلية التضرر في إطار عمل هيوغو بأنها: "الظروف الناتجة عن العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تزيد من إمكانية تعرّض مجتمع ما لأثر المخاطر".

٩- وبشكل عام، فقد وفر إطار عمل هيوغو توجيها حيويا في جهود من مخاطر الكوارث وساهم في إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن تطبيقه أبرز وجود عدد من الثغرات في التصدي للعوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث وفي صياغة الأهداف وتحديد أولويات العمل[٥]، وفي الحاجة لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات، وفي ضمان توافر وسائل مناسبة للتنفيذ. وهذه الثغرات دليلٌ على ضرورة وضع إطار عملي المنحى يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة تطبيقه بشكل متآزر ومتكامل، ويساعد في تحديد مخاطر الكوارث التي يتعين مواجهتها ويرشد الاستثمار في تحسين القدرة على مواجهة الكوارث.

١٠- وبعد مُضي عشر سنوات على اعتماد إطار عمل هيوغو، لا تزال الكوارث تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

١١- وتتيح المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمويل التنمية، وتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، تتيح للمجتمع الدولي فرصة فريدة لتعزيز الاتساق بين جميع السياسات والمؤسسات والأهداف والمؤشرات ونظم القياس المتعلقة بالتنفيذ، مع احترام التكليفات الصادرة بشأنها في الوقت نفسه. وسيسهم ضمان وجود روابط ذات مصداقية بين هذه العمليات، حسب الاقتضاء، في بناء القدرة على مواجهة الكوارث وتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر.

١٢- وتجدر الإشارة إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في عام ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،[٦] دعت إلى تناول مسألتي الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث بإحساس متجدد بإلحاح هذا الأمر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدماج هاتين المسألتين على جميع المستويات. كما أعاد المؤتمر تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.[٧]

١٣- ويمثل التصدي لتغير المناخ، باعتباره واحداً من العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، مع احترام ولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ [٨] في الوقت ذاته، فرصة للحد من مخاطر الكوارث بطريقة مجدية ومتسقة في جميع العمليات الحكومية الدولية المترابطة.

١٤- وانطلاقاً من هذا الأساس، وبغية الحد من مخاطر الكوارث، يتعين التصدي للتحديات الراهنة والاستعداد للتحديات المقبلة بالتركيز على ما يلي: رصد وتقييم وفهم مخاطر الكوارث وتبادل الاطلاع على تلك المعلومات وعلى كيفية التوصل إليها؛ وتعزيز الإدارة والتنسيق المتعلقين بمخاطر الكوارث بين كافة المؤسسات والقطاعات المعنية، والمشاركة الكاملة والفعالة من جانب أصحاب المصلحة ذوي الصلة على المستويات الملائمة؛ والاستثمار في بناء المنعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والتعليمية للأشخاص والمجتمعات والبلدان والبيئة، وكذلك من خلال التكنولوجيا والبحوث؛ وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة والتأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار. ولاستكمال العمل والقدرات على الصعيد الوطني، ينبغي تعزيز التعاون الدولي بين الدول المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين الدول والمنظمات الدولية.

١٥- وسينطبق هذا الإطار على خطر الكوارث المحدودة والكبيرة، المتكررة وغير المتكررة، المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن أخطار طبيعية أو أخطار من صنع الإنسان، وكذلك على ما يتصل بها من أخطار ومخاطر بيئية وتكنولوجية وبيولوجية. وهدف الإطار هو الاسترشاد به في إدارة مخاطر الكوارث في مجال التنمية من منظور متعدد الأخطار على جميع المستويات، وكذلك داخل جميع القطاعات وفي ما بينها.

٥- أولويات إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) هي كما يلي: (١) كفالة أن يكون الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أساس مؤسسي متين للتنفيذ؛ (٢) تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصدها وتحسين الإنذار المبكر؛ (٣) الاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات؛ (٤) الحد من عوامل الخطر الأساسية؛ (٥) تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات.

٦- القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

٧- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

٨- ما زالت مسائل تغير المناخ المذكورة في هذا الإطار مشمولة بولاية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ضمن اختصاصات الأطراف في الاتفاقية.

ثانياـ النتيجة المتوقعة والهدف المنشود

١٦- رغم إحراز بعض التقدم في بناء القدرة على المواجهة والحد من الخسائر والأضرار، يقتضي الحد بشكل كبير من الخسائر العمل بمثابرة وإصرار مع مزيد من التركيز الواضح على الأشخاص وصحتهم وسبل معيشتهم والمتابعة بانتظام. وانطلاقاً من إطار عمل هيوغو، يهدف هذا الإطار إلى تحقيق النتيجة التالية خلال الخمسة عشر عاماً القادمة:

الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل المعيشة والصحة والأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأشخاص والأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والبلدان

ويستلزم تحقيق هذه النتيجة الالتزام والمشاركة بقوة من جانب القادة السياسيين في كل بلد على جميع المستويات في تنفيذ إطار العمل هذا ومتابعته وفي تهيئة البيئة الضرورية المواتية والمساعِدة على تنفيذه.

١٧- ولتحقيق النتيجة المتوقعة، لا بد من العمل على تحقيق الهدف التالي:

منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية وإنشائية وقانونية واجتماعية وصحية وثقافية وتعليمية وبيئية وتكنولوجية وسياسية ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزِّز الاستعداد للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزِّز القدرة على مواجهتها

ويستلزم السعي لتحقيق هذا الهدف تعزيز القدرة على التنفيذ وقدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تواجه مصاعب خاصة، من بينها حشد الدعم عن طريق التعاون الدولي لتوفير وسائل التنفيذ وفقاً لأولوياتها الوطنية.

١٨- وبغية دعم عملية تقييم التقدم العالمي المحرز نحو تحقيق النتيجة المنشودة والهدف المتوخى من إطار العمل هذا، حُددت سبع غايات عالمية. وستُقاس هذه الغايات على الصعيد العالمي وستُستكمل بالعمل على وضع مؤشرات مناسبة لها. وتسهم الغايات والمؤشرات الوطنية أيضاً في تحقيق النتيجة المنشودة والهدف المتوخى من إطار العمل هذا. وفيما يلي الغايات العالمية السبع:

(أ) الحد بدرجة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث على مستوى العالم لكل ٠٠٠ ١٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛

(ب) الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض الرقم المتوسط على مستوى العالم لكل ٠٠٠ ١٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛[٩]

(ج) خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث قياسا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠؛

(د) الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية، ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية، بطرق منها تنمية قدرتها على الصمود في وجه الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠؛

(هـ) الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠؛

(و) الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام ٢٠٣٠؛

(ز) الزيادة بدرجة كبيرة في ما هو متوافر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها بحلول عام ٢٠٣٠.

٩- سيجري إعداد فئات الأشخاص المتضررين بالتفصيل في العملية المخصصة لأعمال ما بعد سِنداي التي سيبتُّ فيها المؤتمر.

ثالثا - المبادئ التوجيهية

١٩- استناداً إلى المبادئ الواردة في "استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها" وخطة عمل هذه الاستراتيجية[١٠] وإطار عمل هيوغو، سيُسترشد في تنفيذ هذا الإطار بالمبادئ التالية، مع مراعاة الظروف الوطنية، وبما يتسق مع القوانين المحلية، ومع الالتزامات والتعهدات الدولية:

(أ) كل دولة تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتقاء خطر الكوارث والحد منه، بوسائل تشمل التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والتعاون عبر الحدود والتعاون الثنائي. ويشكل الحد من مخاطر الكوارث هاجساً مشتركاً لجميع الدول، ويمكن عن طريق التعاون الدولي المستدام تدعيم قدرة البلدان النامية على القيام على نحو فعال بتعزيز وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية للحد من مخاطر الكوارث في سياق ظروف كل بلد وقدراته؛

(ب) يتطلب الحد من مخاطر الكوارث التشارك في المسؤوليات بين الحكومات المركزية والسلطات الوطنية المختصة والقطاعات والجهات المعنية، بما يتناسب مع ظروفها الوطنية ونظام الإدارة المعتمد فيها؛

(ج) الهدف من إدارة مخاطر الكوارث هو حماية الأشخاص وممتلكاتهم وصحتهم ومصادر رزقهم ووسائلهم الإنتاجية، وكذلك الموارد الثقافية والبيئية، وفي نفس الوقت احترام وتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية؛

(د) يتطلب الحد من مخاطر الكوارث مشاركة كافة أطياف المجتمع وتعاونها في إطار شراكة. ويتطلب ذلك أيضاً التمكين والمشاركة الشاملة والميسَّرة وغير التمييزية، وإيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين من الكوارث أكثر من غيرهم، ولا سيما أشد الناس فقراً. وينبغي إدماج منظور شامل لأبعاد الجنس والسن والإعاقة والثقافة في جميع السياسات والممارسات، وتعزيز الدور القيادي للمرأة والشباب. وينبغي أيضاً، في هذا السياق، إيلاء اهتمام خاص لتحسين العمل التطوعي المنظم للمواطنين؛

(هـ) يتوقف الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على توافر آليات للتنسيق داخل القطاعات وفي ما بينها، ومع أصحاب المصلحة المعنيين على جميع المستويات، ويتطلب التزاماً كاملاً من قبل جميع مؤسسات الدولة ذات الصبغة التنفيذية والتشريعية، على الصعيدين الوطني والمحلي، وتحديداً واضحاً للمسؤوليات بين جميع أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، من أجل كفالة مد جسور التواصل والتعاون والتكامل في الأدوار وضمان المساءلة والمتابعة؛

(و) في حين أن الدور التمكيني والتوجيهي والتنسيقي الذي تقوم به الحكومات الوطنية والاتحادية يبقى أساسياً، فإنه من الضروري تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بوسائل تشمل توفير الموارد والحوافز وتخويل مسؤوليات اتخاذ القرارات، حسبما يقتضيه الأمر؛

(ز) يتطلب الحد من مخاطر الكوارث اتباع نهج متعدد الأخطار واتخاذ القرارات بطريقة شاملة تتسم بالدراية بالمخاطر، وتستند إلى تبادلٍ ونشرٍ مفتوحين للبيانات المصنفة، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والإعاقة، بالإضافة إلى معلوماتٍ عن المخاطر تكون متاحة بسهولة ومحدثة وسهلة الفهم وقائمة على العلم وغير حساسة، تكمِّلها معارف تقليدية؛

(ح) ينبغي أن تهدف عملية وضع السياسات والخطط والممارسات والآليات ذات الصلة وتعزيزها وتنفيذها إلى تحقيق الاتساق، حسب الاقتضاء، بين جميع الخطط المتعلقة بكل من التنمية المستدامة والنمو، والأمن الغذائي والصحة والسلامة، وتغير المناخ وتقلبه، والإدارة البيئية، والحد من مخاطر الكوارث. فالحد من مخاطر الكوارث أمرٌ جوهري لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ط) مع أن أسباب مخاطر الكوارث قد تكون محلية أو وطنية أو إقليمية أو عالمية النطاق، فإن مخاطر الكوارث تتسم بخصائص محلية محددة يجب فهمها، كي يتسنى تحديد التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر؛

(ي) التصدي للعوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث، عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة القائمة على الوعي بالمخاطر، أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاعتماد بصورة أساسية على التصدي للكوارث بعد وقوعها والتعافي منها، ويسهم في استدامة التنمية؛

١٠- A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(ك) من الضروري للغاية في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار عقب الكوارث اتقاء التسبب في مخاطر الكوارث والحد منها، من خلال "إعادة البناء على نحو أفضل"، وزيادة تثقيف الجمهور وتوعيته بهذه المخاطر؛

(ل) لإدارة مخاطر الكوارث بفعالية فلا بد من إقامة شراكة عالمية فعالة ومجدية ومواصلة تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(م) تحتاج البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وبلدان أفريقيا، بالإضافة إلى البلدان المتوسطة الدخل وغيرها من البلدان التي تواجه تحديات خاصة من حيث مخاطر الكوارث، الحصول من البلدان المتقدمة النمو والشركاء على دعم كاف ومستدام في الوقت المناسب، عن طريق التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وغير ذلك، بما يتناسب مع احتياجاتها وأولوياتها التي تحددها هي بنفسها.

رابعا - أولويات العمل

٢٠- أخذاً في الاعتبار الخبرة المكتسبة من تنفيذ إطار عمل هيوغو، وسعياً إلى تحقيق النتيجة والهدف المنشودين، ينبغي للدول أن تضطلع على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات التالية ذات الأولوية:

الأولوية ١: فهم مخاطر الكوارث.

الأولوية ٢: تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها.

الأولوية ٣: الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل.

الأولوية ٤: تحسين مستوى الاستعداد من أجل التصدي للكوارث بفعالية، و "إعادة البناء على نحو أفضل" في مجال التعافي وإعادة التأهيل والإعمار.

٢١- وينبغي للدول والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الجهات المعنية أن تراعي، في النهج الذي تتبعه للحد من مخاطر الكوارث، الأنشطة الرئيسية المدرجة تحت كل واحدة من هذه الأولويات الأربع، وأن تنفذ هذه الأنشطة، حسب الاقتضاء، آخذة في اعتبارها إمكاناتها وقدراتها الذاتية، وبما يتوافق مع القوانين والتشريعات الوطنية.

٢٢- وفي سياق تزايد الترابط العالمي والتعاون الدولي المنسق، هناك حاجة لتهيئة بيئة دولية مواتية ولوسائل تنفيذ تساعدان على تحفيز تنمية المعارف والقدرات والتحمس للحد من مخاطر الكوارث على جميع الأصعدة، والإسهام فيها، خصوصاً من أجل البلدان النامية.

الأولوية ١: فهم مخاطر الكوارث

٢٣- ينبغي أن ترتكز السياسات والممارسات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث على فهم مخاطر الكوارث بجميع أبعادها المتمثلة في قابلية تضرر الأشخاص والممتلكات وقدراتهما ومدى تعرضهما للمخاطر وخصائص الأخطار والبيئة. ويمكن تسخير هذه المعارف لأغراض إجراء تقييمات سابقة على نشوء مخاطر الكوارث، ولأغراض الوقاية والتخفيف، ولوضع وتنفيذ إجراءات مناسبة وفعالة للتأهب للكوارث والتصدي لها.

المستويان الوطني والمحلي

٢٤- لتحقيق ذلك، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تشجيع جمع البيانات ذات الصلة والمعلومات ذات القيمة العملية وتحليلها وإدارتها واستخدامها. ثم كفالة نشرها، مع مراعاة احتياجات مختلف فئات المستخدمين، حسب الاقتضاء؛

(ب) تشجيع استخدام خطوط أساس وتعزيزها، وإجراء تقييم دوري لمخاطر الكوارث وقابلية التضرر بها ومدى التعرض لها وخصائص الأخطار المتسببة في نشوئها وآثارها المتعاقبة التي تلحق بالنظم الإيكولوجية على النطاقين الاجتماعي والمكاني ذوي الصلة، وفقا للظروف الوطنية؛

(ج) إعداد معلومات عن مخاطر الكوارث خاصة بأماكن معينة، بما في ذلك وضع خرائط عن تلك المخاطر، حسب الاقتضاء، وتحديثها وتعميمها بصفة دورية على صانعي القرار والجمهور والمجتمعات المحتمل تعرضها للكوارث، وذلك في شكل مناسب من خلال استخدام ما ينطبق من تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية؛

(د) إجراء تقييم لجميع الخسائر الناجمة عن الكوارث وتسجيلها ونشرها وحصرها علنا بطريقة منهجية، وفهم آثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية والمتصلة بالتراث الثقافي، حسب الاقتضاء، ضمن معلومات عن التعرض لأخطار تخص حالات محددة وعن قابلية التضرر؛

(هـ) إتاحة معلومات غير حساسة مبوبة حسب التعرض للأخطار، وقابلية التضرر، والمخاطر، والكوارث، والخسائر، بالمجان وميسَّرة للجميع، حسب الاقتضاء؛

(و) تشجيع الحصول الآني على بيانات موثوقة، والاستفادة من المعلومات المستقاة من الفضاء وعلى الأرض، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية، وتسخير مبتكرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز أدوات القياس وتحسين جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

(ز) بناء المعارف لدى مسؤولي الحكومات على جميع المستويات ولدى المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمتطوعين، بالإضافة إلى القطاع الخاص، عن طريق تبادل الخبرات والدروس المستخلصة والممارسات الجيدة وبرامج التدريب والتعلم في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك استخدام آليات التدريب والتعليم القائمة والتعلم من الأقران؛

(ح) تشجيع وتحسين الحوار والتعاون بين الأوساط العلمية والتقنية، وغيرها من الجهات المعنية وصانعي السياسات، من أجل تيسير ربط العلم بوضع السياسات من أجل صنع قرارات فعالة في مجال إدارة مخاطر الكوارث؛

(ط) ضمان الاستفادة من المعارف والممارسات التقليدية والمحلية ومعارف الشعوب الأصلية، حسب الاقتضاء، لتكميل المعارف العلمية في مجال تقييم مخاطر الكوارث ووضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المتصلة بقطاعات محددة، من خلال نهج متعدد القطاعات ينبغي أن يكون متماشياً مع الخصائص المحلية والظروف القائمة؛

(ي) تعزيز القدرات العلمية والتقنية اللازمة للاستفادة من المعارف القائمة وتوطيدها، ووضع وتطبيق منهجيات ونماذج لتقدير مخاطر الكوارث وقابلية التضرر واحتمالات التعرض لجميع الأخطار؛

(ك) تشجيع الاستثمار في الابتكار وتطوير التكنولوجيا في مجال البحوث الطويلة الأجل التي تتصدى لأخطار متعددة والهادفة إلى إيجاد حلول في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وذلك بغية التصدي للثغرات والعوائق وترابط الظواهر وللتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والبيئية ومخاطر الكوارث؛

(ل) تشجيع إدماج التثقيف بمخاطر الكوارث، بما في ذلك الوقاية من الكوارث والتخفيف منها والاستعداد والتصدي لها والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل بعدها، في نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي، وكذلك في مناهج التربية الوطنية لجميع مراحل التعليم، بالإضافة إلى إدماجه في التعليم والتدريب المهنيين؛

(م) تشجيع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز تثقيف الجمهور وتوعيته في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل مده بالمعلومات والمعارف المتعلقة بمخاطر الكوارث، عن طريق الحملات الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتعبئة المجتمعية، مع مراعاة فئات محددة من الجمهور واحتياجاتها؛

(ن) استخدام المعلومات المتعلقة بالمخاطر بجميع أبعادها، والتي تشمل قابلية تضرر الأشخاص والمجتمعات المحلية والبلدان والممتلكات من هذه المخاطر وقدرتهم على التصدي لها ومدى تعرضهم لها، بالإضافة إلى خصائص الأخطار، من أجل وضع وتنفيذ سياسات للحد من مخاطر الكوارث؛

(س) تعزيز التعاون بين الناس على المستوى المحلي من أجل نشر المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث، من خلال إشراك المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية.

المستويان العالمي والإقليمي

٢٥- لتحقيق ذلك، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تحسين طريقة وضع ونشر المنهجيات والأدوات القائمة على العلم المستخدمة في تسجيل وتبادل البيانات والإحصاءات المتصلة بالخسائر الناجمة عن الكوارث وما يتصل بها من بيانات وإحصاءات مصنفة، بالإضافة إلى تعزيز وضع نماذج لمخاطر الكوارث وتقييمها ورسم خرائط لها ورصدها وتعزيز نظم الإنذار المبكر عن الأخطار المتعددة؛

(ب) تشجيع إجراء دراسات استقصائية شاملة عن مخاطر الكوارث الناشئة عن أخطار متعددة، وإعداد دراسات تقييمية وخرائط إقليمية لمخاطر الكوارث، تتضمن سيناريوهات التغير المناخي؛

(ج) القيام، من خلال التعاون الدولي، بما في ذلك نقل التكنولوجيا، بتشجيع وتحسين سبل الوصول إلى البيانات والمعلومات غير الحساسة، حسب الاقتضاء، وإلى تكنولوجيات الاتصالات والتكنولوجيات الجغرافية المكانية وتلك المرتكزة على الفضاء والخدمات ذات الصلة بها، وتبادلها واستخدامها؛ والمداومة على عمليات رصد الأرض والمناخ في عين المكان أو عن طريق الاستشعار عن بُعد وتعزيز تلك العمليات؛ وتعزيز الاستفادة من وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والوسائط التقليدية والشبكات الكبرى للبيانات والهواتف المحمولة، وذلك لدعم التدابير الوطنية الرامية إلى التواصل الناجح بشأن مخاطر الكوارث، حسب ما هو مناسب ومتوافق مع القوانين الوطنية؛

(د) تعزيز الجهود المشتركة في إطار الشراكة مع الأوساط العلمية والتكنولوجية والأكاديمية، بالإضافة إلى القطاع الخاص، من أجل إرساء ممارسات دولية جيدة ونشرها وتبادلها؛

(هـ) دعم استحداث نُظُم وخدمات محلية ووطنية وإقليمية وعالمية، تكون سهلة الاستعمال، من أجل تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة، وتكنولوجيات الحد من مخاطر الكوارث، الفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستعمال، وبشأن الدروس المستفادة بشأن السياسات والخطط والتدابير المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث؛

(و) إعداد حملات عالمية وإقليمية فعالة بوصفها أدوات لتوعية الناس وتثقيفهم، اعتماداً على الحملات القائمة (على سبيل المثال: مبادرة "مليون من المدارس والمستشفيات الآمنة"، وحملة "إكساب المدن القدرة على مواجهة الكوارث: مدينتي تستعد!"، و "جائزة ساساكاوا للحد من الكوارث" التابعة للأمم المتحدة، ومناسبة الأمم المتحدة السنوية "اليوم الدولي للحد من الكوارث")، وذلك لبث ثقافة اتقاء الكوارث والقدرة على الصمود والمواطَنة المسؤولة، وإتاحة فهم مخاطر الكوارث، ودعم التعلم المتبادل، وتبادل الخبرات؛ وتشجيع أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص على المشاركة الفعالة في مبادرات من هذا القبيل، ووضع مبادرات جديدة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

(ز) تعزيز العمل العلمي والتقني بشأن الحد من مخاطر الكوارث وحشد ذلك العمل من خلال التنسيق بين الشبكات ومؤسسات البحث العلمي القائمة، على جميع الأصعدة وفي جميع المناطق، بدعم من الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، من أجل ما يلي: تعزيز قاعدة الأدلة الداعمة لتنفيذ هذا الإطار؛ وتشجيع البحث العلمي في أنماط مخاطر الكوارث ومسبباتها وآثارها؛ ونشر المعلومات بشأن المخاطر مع الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية؛ وتقديم المشورة بشأن منهجيات ومعايير تقييم المخاطر، ووضع نماذج للمخاطر واستخدام البيانات؛ وتحديد الثغرات البحثية والتكنولوجية ووضع التوصيات بشأن مجالات البحث ذات الأولوية في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ وتعزيز ودعم توافر العلوم والتكنولوجيات وتطبيقها على اتخاذ القرارات؛ والمساهمة في تحديث المنشور المعنون "٢٠٠٩، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث"، والاستعانة باستعراضات ما بعد الكوارث باعتبارها فرصاً للنهوض بالتعلم وتحسين السياسات العامة؛ ونشر الدراسات المتصلة بذلك؛

(ح) تشجيع ما هو متوافر من المواد المحمية بحقوق النشر وبراءات الاختراع، بما في ذلك من خلال حقوق الاستغلال المتفاوض عليها؛

(ط) تعزيز فرص الاستفادة من المبتكرات والتكنولوجيا ودعمها، وكذلك أعمال البحث والتطوير الطويلة الأجل التي تغطي أخطارا متعددة وتركز على إيجاد حلول في مجال إدارة مخاطر الكوارث.

الأولوية ٢: تعزيز سبل إدارة مخاطر الكوارث من أجل تحسين التصدي لها

٢٦- للأسلوب المتبع في إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي أهمية كبيرة لكفالة الفعالية والكفاءة في إدارة هذه المخاطر. ويلزم في هذا الصدد وجود رؤية واضحة وخطط واختصاصات وإرشادات وتنسيق داخل القطاعات وفي ما بينها، وكذلك مشاركة الجهات المعنية. لذلك، فإن تعزيز إدارة مخاطر الكوارث بغرض الوقاية والتخفيف والتأهب والاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل، أمرٌ ضروري من شأنه تعزيز التعاون والشراكة في ما بين الآليات والمؤسسات التي تتولى تنفيذ الصكوك ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة.

المستويان الوطني والمحلي

٢٧- لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تعميم وإدماج الحد من مخاطر الكوارث داخل جميع القطاعات؛ واستعراض – وتعزيز اتساق وزيادة تطوير - الأطر الوطنية والمحلية للقوانين والأنظمة والسياسات العامة، حسب الاقتضاء، التي توجّه القطاعين العام والخاص، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات، في القيام بالآتي: (١) معالجة مخاطر الكوارث في الخدمات والبنى التحتية التي يملكها القطاع العام أو يديرها أو ينظمها؛ (٢) وتشجيع الأشخاص والأسر والمجتمعات والأعمال التجارية على اتخاذ إجراءات وتحفيزهم على ذلك، بالطريقة الملائمة؛ (٣) وتعزيز الآليات والمبادرات ذات الصلة بشأن التوعية بمخاطر الكوارث، والتي يمكن أن تتضمن حوافز مالية، ومبادرات توعية عامة الناس والتدريب، والإلزام بالإبلاغ، وتدابير قانونية وإدارية؛ (٤) وإنشاء أجهزة للتنسيق وهياكل تنظيمية؛

(ب) اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تغطي فترات زمنية مختلفة وتستهدف منع نشوء مخاطر جديدة والحد من المخاطر القائمة وتعزيز المَنَعة الاقتصادية والاجتماعية والصحة والبيئية، وتكون لها مستهدَفات ومؤشرات وأطر زمنية؛

(ج) إجراء تقييم للقدرات الفنية والمالية والإدارية على إدارة مخاطر الكوارث للوقوف على قدرتها على التعامل مع المخاطر التي يتم تحديدها على الصعيدين المحلي والوطني؛

(د) تشجيع إنشاء الآليات والحوافز اللازمة لضمان ارتفاع مستوى الامتثال للأحكام المعزِّزة للسلامة في القوانين والأنظمة القطاعية القائمة، بما في ذلك تلك التي تعالج استغلال الأراضي، والتخطيط الحضري، وقوانين البناء، وإدارة البيئة والموارد، والصحة، ومعايير السلامة، وتحديث هذه الآليات والحوافز، حيثما تقتضي الضرورة ذلك، من أجل ضمان التركيز الكافي على إدارة مخاطر الكوارث؛

(هـ) إنشاء آليات لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الوطنية والمحلية وتقييمه دوريا والإبلاغ عنه علنا، وتعزيز تلك الآليات حسب الاقتضاء. وتعزيز التدقيق العام لتقارير رصد التقدم المحرز في تنفيذ الخطط المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجيع المناقشات المؤسسية بشأن هذه التقارير، بما في ذلك من قبل البرلمانيين والمسؤولين المعنيين الآخرين؛

(و) إناطة أدوار ومهام واضحة، حسب الاقتضاء، بممثلي المجتمع المحلي في مؤسسات وعمليات إدارة مخاطر الكوارث وفي عمليات صنع القرارات المتعلقة بإدارة هذه المخاطر، وذلك من خلال الأطر القانونية ذات الصلة، وإجراء مشاورات عامة ومجتمعية شاملة أثناء إعداد تلك القوانين والأنظمة لدعم تنفيذها؛

(ز) إنشاء وتعزيز منتديات تنسيق حكومية تضم أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيدين الوطني والمحلي، مثل المنابر الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، ومراكز اتصال وطنية معنية بتنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث. ومن الضروري أن توضع لهذه الآليات دعائم راسخة في الأطر المؤسسية الوطنية وأن تُسند إليها مسؤوليات وسلطات واضحة من أجل تحقيق أهداف منها تحديد مخاطر الكوارث القطاعية والمتعددة القطاعات، وبناء الوعي والمعارف بشأن مخاطر الكوارث من خلال تبادل ونشر المعلومات والبيانات غير الحساسة المتعلقة بمخاطر الكوارث، والإسهام في إعداد التقارير عن مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والوطني وتنسيق هذه التقارير، وتنسيق حملات التوعية العامة بشأن مخاطر الكوارث، وتيسير ودعم التعاون المتعدد القطاعات على الصعيد المحلي (مثلا بين الحكومات المحلية)، والمساهمة في تحديد معالم خطط إدارة مخاطر الكوارث الوطنية والمحلية وجميع السياسات ذات الصلة بإدارة مخاطر الكوارث، والمساهمة في إعداد التقارير بشأنها. وينبغي تحديد هذه المسؤوليات من خلال قوانين وأنظمة ومعايير وإجراءات؛

(ح) تمكين السلطات المحلية، حسب الاقتضاء، عبر الوسائل التنظيمية والمالية، من العمل والتنسيق مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمهاجرين في إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المحلي؛

(ط) تشجيع البرلمانيين على دعم تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث من خلال سن تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة ذات الصلة ووضع مخصصات في الميزانية؛

(ي) تشجيع إعداد معايير للجودة في مجال إدارة مخاطر الكوارث، مثل شهادات الاعتماد والجوائز، بمشاركة القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية، والمنظمات العلمية والأمم المتحدة؛

(ك) صياغة سياسات عامة، حيثما اقتضى الأمر، بهدف معالجة قضايا وقاية أو إعادة توطين سكان المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة لمخاطر الكوارث، حيثما أمكن، دون إخلال بالقوانين والنظم القانونية الوطنية.

المستويان العالمي والإقليمي

٢٨- لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) توجيه العمل على الصعيد الإقليمي من خلال استراتيجيات وآليات إقليمية ودون إقليمية للتعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، في ضوء إطار سينداي هذا، وذلك من أجل تعزيز كفاءة التخطيط وإنشاء نظم معلومات مشتركة وتبادل الممارسات الجيدة والبرامج المتعلقة بالتعاون وتنمية القدرات، ولا سيما من أجل معالجة مخاطر الكوارث المشتركة والعابرة للحدود؛

(ب) تشجيع التعاون فيما بين جميع الآليات والمؤسسات العالمية والإقليمية المعنية بتنفيذ ومواءمة الصكوك والأدوات ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، من قبيل ما يتصل بتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والبيئة، والزراعة، والصحة، والغذاء، والتغذية، وغيرها، حسب الاقتضاء؛

(ج) المشاركة بنشاط في أنشطة المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات التي تتناول مواضيع معينة، وذلك من أجل إقامة شراكات، وإجراء تقييمات دورية للتقدم المحرز في التنفيذ، وتبادل الممارسات والمعرفة بشأن السياسات والبرامج والاستثمارات الواعية بمخاطر الكوارث، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا التنمية والمناخ، حسب الاقتضاء، إلى جانب تعزيز إدماج إدارة مخاطر الكوارث في القطاعات الأخرى ذات الصلة. وينبغي للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية أن تؤدي دوراً هاماً في المنتديات الإقليمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث؛

(د) تعزيز التعاون عبر الحدود في سبيل تهيئة المجال لوضع سياسات وخطط للأخذ بنُهج قائمة على الرفق بالنظم الإيكولوجية فيما يتعلق بالموارد المشتركة، مثل الموارد الموجودة على داخل أحواض الأنهار وعلى طول السواحل، من أجل بناء القدرة على التكيف مع مخاطر الكوارث والحد منها، بما في ذلك مخاطر الأوبئة والنزوح؛

(هـ) تشجيع التعلم المتبادل، وتبادل الممارسات الجيدة والمعلومات، باستخدام وسائل تشمل استعراضات الأقران الطوعية أو التي تبدأ بمبادرة ذاتية فيما بين الدول المهتمة؛

(و) التشجيع على توفير سبل التعزيز، حسب الاقتضاء، للآليات الطوعية الدولية لرصد مخاطر الكوارث وتقييمها، بما يشمل البيانات والمعلومات ذات الصلة، بالاستفادة من تجربة مرصد إطار عمل هيوغو. ويمكن لهذه الآليات أن تشجع تبادل المعلومات غير الحساسة عن مخاطر الكوارث بين الهيئات الحكومية الوطنية ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

الأولوية ٣: الاستثمار في مجال الحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها

٢٩- لتعزيز المنعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية للأشخاص والمجتمعات والبلدان وممتلكاتهم، وكذلك البيئة، فلا بد من ضخ استثمارات عامة وخاصة في مجال الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها باستخدام تدابير إنشائية وغير إنشائية. وهذه الاستثمارات قد تكون حوافز قوية للابتكار والنمو وإيجاد فرص العمل. وهي تدابير فعالة من حيث التكلفة وتساهم بشدة في إنقاذ الأرواح، ومنع وقوع الخسائر وتقليلها، وضمان فعالية التعافي وإعادة التأهيل.

المستويان الوطني والمحلي

٣٠- لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تخصيص الموارد اللازمة على جميع مستويات الإدارة، بما فيها التمويل والخدمات اللوجستية، حسب الاقتضاء، لوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وخطط وقوانين وأنظمة للحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات المعنية؛

(ب) تعزيز آليات نقل مخاطر الكوارث والتأمين ضدها، وتقاسم المخاطر واستبقائها وتوفير الحماية المالية، حسب الاقتضاء، لكل من الاستثمارات العامة والخاصة، وذلك من أجل الحد من الأثر المالي للكوارث على الحكومات والمجتمعات في المناطق الحضرية والريفية؛

(ج) توفير سبل التعزيز، حسب الاقتضاء، للاستثمارات العامة والخاصة في مشاريع التحصين ضد الكوارث، لا سيما من خلال: اتخاذ تدابير إنشائية وغير إنشائية ووظيفية للوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها في المرافق الحيوية، ولا سيما المدارس والمستشفيات والبنى التحتية المادية؛ وتحسين بناء المرافق من البداية، بحيث يتم تصميمها وتشييدها بشكل ملائم لتحمل الأخطار، بما في ذلك استخدام مبادئ التصميم العالمي وتوحيد المعايير الخاصة بمواد البناء؛ وإجراء تعديلات تحديثية على المرافق وإعادة تشييدها؛ وتشجيع ثقافة الصيانة؛ ومراعاة تقييمات الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنشائية والتكنولوجية والبيئية؛

(د) حماية أو دعم حماية المؤسسات الثقافية والمتاحف وما شابهها والمواقع الأخرى ذات الفائدة التاريخية والثقافية والتراثية والدينية؛

(هـ) تعزيز قدرة أماكن العمل على مواجهة مخاطر الكوارث باتخاذ تدابير إنشائية وغير إنشائية؛

(و) تشجيع جعل تقييمات مخاطر الكوارث جزءاً من عملية وضع وتنفيذ سياسات استخدامات الأراضي، بما في ذلك التخطيط الحضري، وتقييم تدهور الأراضي، والسكن غير النظامي وغير الدائم، واستخدام مبادئ توجيهية وأدوات متابعة مُعدّة في ضوء التغيرات الديمغرافية والبيئية المتوقعة؛

(ز) التشجيع على دمج عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها في عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال والأنهار والمناطق الساحلية المنبسطة التي تغمرها الفيضانات، والأراضي الجافة، والأراضي الرطبة، وجميع المناطق الأخرى المعرضة للجفاف والفيضانات، بوسائل تشمل تحديد المناطق الآمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر؛

(ح) التشجيع على تنقيح ما هو قائم أو استحداث الجديد من قوانين وقواعد البناء وممارسات إعادة التأهيل والإعمار على المستوى الوطني أو المحلي، حسب الاقتضاء، بهدف جعلها أكثر قابلية للتطبيق في السياق المحلي، لا سيما في المستوطنات البشرية غير النظامية والهامشية، وتعزيز القدرة على تطبيق هذه القوانين واستقصائها وإنفاذها من خلال نهج ملائم، بهدف تعزيز إنشاء البنى المقاومة للكوارث؛

(ط) تعزيز قدرة النظم الصحية الوطنية على مواجهة الكوارث، بوسائل تشمل دمج إدارة مخاطر الكوارث في الرعاية الصحية الأولية والثانوية ومن المستوى الثالث، وخاصة على المستوى المحلي؛ وتنمية قدرة العاملين في مجال الصحة على فهم مخاطر الكوارث وتطبيق وتنفيذ نُهج الحد من مخاطر الكوارث في العمل الصحي؛ وتشجيع وتعزيز القدرات التدريبية في مجال طب الكوارث؛ ودعم وتدريب الأطقم الصحية المجتمعية على نُهج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الصحية، بالتعاون مع القطاعات الأخرى، وكذلك في تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) لمنظمة الصحة العالمية؛

(ي) تعزيز تصميم وتنفيذ سياسات وآليات لشبكات الأمان الاجتماعية شاملتين للجميع، عن طريق المشاركة المجتمعية وغيرها، مع تكامل هذه السياسات والآليات مع برامج لتعزيز سبل العيش وإتاحة الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما يشمل صحة الأم والوليد والطفل، والصحة الجنسية والإنجابية، والأمن الغذائي والتغذية، والإسكان والتعليم، بهدف القضاء على الفقر، وذلك من أجل إيجاد حلول دائمة في مرحلة ما بعد انتهاء الكوارث وتمكين ومعاونة الأشخاص المتضررين أكثر من غيرهم جراء الكوارث؛

(ك) ينبغي إشراك الأشخاص الذين يعانون من أمراض تهدد حياتهم وأمراض مزمنة، نظراً لاحتياجاتهم الخاصة، في إعداد السياسات والخطط الرامية لإدارة المخاطر التي يتعرضون لها قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، بما في ذلك تمكينهم من الحصول على الخدمات اللازمة لإنقاذ الأرواح؛

(ل) تشجيع اعتماد سياسات وبرامج لمعالجة نزوح السكان إثر الكوارث لتعزيز منعة الأشخاص المتضررين والمجتمعات المضيفة، وفقاً للقوانين والظروف الوطنية؛

(م) التشجيع، حسب الاقتضاء، على دمج اعتبارات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث في الصكوك المالية والضريبية؛

(ن) تعزيز استخدام وإدارة النظم الإيكولوجية بشكل مستدام وتنفيذ نُهج متكاملة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية تشمل مسألة الحد من مخاطر الكوارث؛

(س) زيادة قدرة الأعمال التجارية على مواجهة الكوارث وحماية سبل العيش والأصول الإنتاجية في جميع حلقات سلاسل التوريد، وضمان استمرارية الخدمات ودمج إدارة مخاطر الكوارث في نماذج وممارسات الأعمال التجارية؛

(ع) تعزيز حماية سبل العيش ووسائل الإنتاج، بما في ذلك الماشية وحيوانات الجرّ أو الحمْل والأدوات والبذور؛

(ف) تعزيز ودمج نُهج إدارة مخاطر الكوارث في جميع عناصر قطاع السياحة، بالنظر إلى شدة الاعتماد في كثير من الأحيان على السياحة كمحرك اقتصادي رئيسي.

المستويان العالمي والإقليمي

٣١- لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الاتساق في سياسات وخطط وبرامج وعمليات جميع النظم والقطاعات والمنظمات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) التشجيع على وضع وتعزيز آليات وأدوات نقل مخاطر الكوارث وتقاسمها بالتعاون الوثيق مع الشركاء في المجتمع الدولي وأوساط الأعمال والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المعنية؛

(ج) تعزيز التعاون بين الهيئات والشبكات الأكاديمية والعلمية والبحثية والقطاع الخاص بغية استحداث منتجات وخدمات جديدة تساعد على الحد من مخاطر الكوارث، ولا سيما المنتجات والخدمات التي من شأنها مساعدة البلدان النامية في التغلب على تحدياتها الخاصة؛

(د) تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية العالمية والإقليمية، بهدف تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للكوارث والتحسب لها؛

(هـ) توثيق التعاون بين السلطات الصحية وغيرها من الجهات المعنية لتعزيز قدرات البلدان في مجال إدارة مخاطر الكوارث الصحية، وتنفيذ اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) وبناء نظم صحية مكينة؛

(و) تعزيز وتشجيع التعاون وبناء القدرات من أجل حماية وسائل الإنتاج، بما في ذلك الماشية وحيوانات الجرّ أو الحمل والأدوات والبذور؛

(ز) تشجيع ودعم إنشاء شبكات للأمان الاجتماعي باعتبارها من تدابير الحد من مخاطر الكوارث المرتبطة ببرامج تعزيز سبل كسب العيش والمتكاملة معها، وذلك لضمان القدرة على تحمل الصدمات على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي؛

(ح) تعزيز وتوسيع نطاق الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر عن طريق الحد من مخاطر الكوارث؛

(ط) توثيق ودعم التعاون بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص لتعزيز قدرة أوساط الأعمال على مواجهة الكوارث.

الأولوية ٤: تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية و "إعادة البناء بشكل أفضل" في مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار

٣٢- يشير النمو المطرد لمخاطر الكوارث، وما يشمله من زيادة تعرض الأشخاص والممتلكات للكوارث، بالإضافة إلى الدروس المستخلصة من الكوارث السابقة، إلى ضرورة مواصلة تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث واتخاذ إجراءات تحسباً لعوارض الطبيعة، وجعل الحد من مخاطر الكوارث جزءاً من التأهب للمواجهة، وكفالة توفر القدرات اللازمة للتصدي للكوارث والتعافي من آثارها بفعالية على جميع المستويات. ولا بد في هذا السياق من تمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من القيادة والترويج علنا لتنفيذ نُهج لمواجهة الكوارث والتعافي من آثارها وإعادة التأهيل والإعمار تتسم بالإنصاف بين الجنسين ويمكن للجميع الاستفادة منها. وقد أثبتت الكوارث أن مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار، التي تحتاج إلى التأهب قبل وقوع الكوارث، تمثل فرصة حاسمة لإعادة البناء بطريقة أفضل، بسبل منها إدماج الحد من مخاطر الكوارث في تدابير التنمية، مما يجعل الأمم والمجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث.

المستويان الوطني والمحلي

٣٣- لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) إعداد أو مراجعة السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالتأهب للكوارث والطوارئ وتحديثها بصورة دورية، وذلك بمشاركة المؤسسات ذات الصلة، مع مراعاة سيناريوهات تغير المناخ وأثرها على مخاطر الكوارث، وتيسير مشاركة جميع القطاعات والجهات المعنية، حسب الاقتضاء؛

(ب) الاستثمار في نظم التنبؤ والإنذار المبكر التي تغطي أخطارا وقطاعات متعددة ويشكل الناس محورها، وفي آليات الاتصال في حالات الطوارئ والمتعلقة بمخاطر الكوارث، والتكنولوجيات الاجتماعية، ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية لرصد الأخطار، وتطويرها وتعهدها وتعزيزها. ووضع نظم من هذا القبيل بتوخي مسار قائم على المشاركة. وتصميم هذه النظم وفق احتياجات المستعملين، بما في ذلك وفق الاحتياجات الاجتماعية والثقافية، وخصوصاً تلك المتعلقة بنوع الجنس. والتشجيع على استعمال معدات ومرافق بسيطة ومنخفضة التكلفة للإنذار المبكر وتوسيع نطاق قنوات بث المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية؛

(ج) تعزيز منعة البنى التحتية الحيوية الجديدة والقائمة، بما في ذلك البنى التحتية للمياه والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمرافق التعليمية والمستشفيات وغيرها من المرافق الصحية، من أجل ضمان أن تبقى آمنة وفعالة ومؤدية لوظائفها أثناء وقوع الكوارث وبعد وقوعها بهدف توفير الخدمات المنقذة للأرواح والأساسية؛

(د) إنشاء مراكز مجتمعية للنهوض بالوعي العام وتخزين المواد اللازمة لتنفيذ أنشطة الإنقاذ والإغاثة؛

(هـ) اعتماد سياسات وإجراءات عامة تدعم دور عمال الخدمة العامة لاستحداث أو تعزيز آليات التنسيق والتمويل وإجراءات المساعدة الغوثية، والتخطيط والإعداد لمرحلة التعافي وإعادة الإعمار بعد وقوع الكوارث؛

(و) تدريب القوى العاملة الموجودة والمتطوعين الحاليين على التصدي للكوارث وتعزيز القدرات التقنية واللوجستية لكفالة الاستجابة بشكل أفضل في حالات الطوارئ؛

(ز) ضمان استمرارية العمليات والتخطيط، بما في ذلك التعافي الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث؛

(ح) التشجيع على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها، بما في ذلك تمرينات الإجلاء في حالات الطوارئ والتدريب واستحداث نظم للدعم حسب المنطقة، بهدف كفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات النزوح، بما في ذلك توفير إمكانية اللجوء إلى المآوى الآمنة والحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلائم الاحتياجات المحلية؛

(ط) تشجيع تعاون مؤسسات متنوعة وسلطات متعددة والجهات المعنية صاحبة المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك المجتمعات المحلية والأعمال التجارية المتضررة، بالنظر إلى الطبيعة المعقدة والمكلفة لعملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد وقوع الكوارث، وذلك بتنسيق من السلطات الوطنية؛

(ي) تشجيع إدراج إدارة مخاطر الكوارث في عمليتي التعافي وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الكوارث، وتيسير الصلة بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، واغتنام الفرص أثناء مرحلة التعافي لتطوير قدرات كفيلة بالحد من مخاطر الكوارث على المدى القصير والمتوسط والطويل، بوسائل منها وضع تدابير من قبيل تخطيط استخدام الأراضي وتحسين المواصفات القياسية للإنشاءات، وتبادل الخبرات والمعارف والاستعراضات والدروس المستخلصة بعد وقوع الكوارث، وإدماج إعادة البناء بعد وقوع الكوارث في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المناطق المتضررة. وينبغي أن ينطبق هذا الأمر أيضا على الملاجئ المؤقتة للنازحين بسبب الكوارث؛

(ك) وضع إرشادات للاستعداد لإعادة البناء بعد وقوع الكوارث، من قبيل ما يتعلق منها بتخطيط استخدام الأراضي وتحسين المواصفات القياسية للإنشاءات، بوسائل تشمل التعلم من برامج التعافي وإعادة البناء خلال العقد المنقضي منذ اعتماد إطار عمل هيوغو، وتبادل الخبرات والمعارف والدروس المستخلصة؛

(ل) النظر في نقل المرافق والبنى التحتية العامة إلى مناطق خارج نطاق المخاطر، حيثما أمكن، خلال عملية إعادة البناء بعد وقوع الكوارث، بالتشاور مع السكان المعنيين، حسب الاقتضاء؛

(م) تعزيز قدرة السلطات المحلية على إجلاء الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المعرضة للكوارث؛

(ن) إنشاء آلية لتسجيل الحالات وقاعدة بيانات للوفيات الناجمة عن الكوارث من أجل تحسين الوقاية من الاعتلال والوفاة؛

(س) تعزيز خطط التعافي من أجل توفير الدعم النفسي الاجتماعي وخدمات الصحة العقلية لجميع السكان المحتاجين؛

(ع) مراجعة القوانين والإجراءات الوطنية بشأن التعاون الدولي وتعزيزها، حسب الاقتضاء، استناداً إلى المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني.

المستويان العالمي والإقليمي

٣٤- لتحقيق هذه الأولوية، من المهم القيام بما يلي:

(أ) وضع نهج وآليات تنفيذ إقليمية منسقة وتعزيزها، حسب الاقتضاء، للتأهب للكوارث في الحالات التي تفوق القدرات الوطنية على الاستجابة ولكفالة سرعة الاستجابة وفعاليتها؛

(ب) العمل على زيادة صقل ونشر وثائق من قبيل المعايير والمدونات والأدلة التشغيلية وغيرها من الوثائق التوجيهية دعماً لاتخاذ إجراءات منسقة في مجال التأهب للكوارث والتصدي لها وتيسير تبادل المعلومات بشأن الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات المتبعة في سياسات التنفيذ وبرامج إعادة البناء بعد وقوع الكوارث؛

(ج) التشجيع على الاستمرار والاستثمار في تطوير آليات الإنذار المبكر الإقليمية الفعالة التي تغطي أخطارا متعددة والمتوافقة وطنيا، حيثما كانت مناسبة، تمشيا مع الإطار العالمي للخدمات المناخية، وتيسير تقاسم وتبادل المعلومات فيما بين جميع البلدان؛

(د) تعزيز آليات دولية، من قبيل البرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث، من أجل تبادل الخبرات والدروس المستفادة بين البلدان وجميع الجهات صاحبة المصلحة؛

(هـ) تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، للجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية بغية تعزيز وتنفيذ آليات عالمية بشأن مسائل الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، بهدف التوعية بمخاطر الكوارث ذات الصلة بالمياه وتأثيرها في المجتمع وتحسين فهمها، وتعزيز العمل على وضع استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث بناء على طلب الدول؛

(و) دعم التعاون الإقليمي في التعامل مع التأهب للكوارث، بسبل منها التمرينات المشتركة والتدريب على الإجلاء في حالات الطوارئ؛

(ز) التشجيع على وضع بروتوكولات إقليمية لتيسير تقاسم موارد وقدرات الاستجابة في حالات الكوارث أثناء الكوارث وبعدها؛

(ح) تدريب القوى العاملة القائمة والمتطوعين على التصدي للكوارث.

خامسا - دور الجهات صاحبة المصلحة

٣٥- مع أن الدول هي المسؤولة بوجه عام عن الحد من مخاطر الكوارث، فإن هذه المسؤولية مشتركة بين الحكومات والجهات المعنية صاحبة المصلحة. فعلى وجه الخصوص، تؤدي الجهات المعنية من غير الدول دوراً هاماً بوصفها عناصر تيسر تقديم الدعم للدول، وفقاً للسياسات والقوانين والأنظمة الوطنية، في تنفيذ إطار سينداي على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وسيكون مطلوبا التزامُ هذه الجهات وصدق نواياها ومعارفها وخبراتها ومواردها.

٣٦- وينبغي للدول، عند تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة للجهات صاحبة المصلحة، واستنادا في الوقت نفسه إلى الصكوك الدولية القائمة ذات الصلة، أن تشجع على اتخاذ جميع الجهات المعنية العامة والخاصة للإجراءات التالية:

(أ) أن يقوم المجتمع المدني والمتطوعون ومنظمات العمل التطوعي المنظم والمنظمات المجتمعية بما يلي: المشاركة، بالتعاون مع المؤسسات العامة، في العمل من أجل جملة أمور منها توفير معارف محددة وإرشادات عملية في سياق وضع وتنفيذ أطر تنظيمية ومعايير وخطط للحد من مخاطر الكوارث؛ والانخراط في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛ والمساهمة في توعية الناس وثقافة الوقاية والتثقيف بشأن مخاطر الكوارث وتقديم الدعم لها؛ والدعوة إلى إكساب المجتمعات المحلية القدرة على الصمود في وجه الكوارث وإلى اتباع طريقة جامعة في إدارة مخاطر الكوارث تشمل المجتمع كله وتعزز أوجه التآزر فيما بين الفئات، حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(١) للمرأة ومشاركتها أهمية حاسمة في إدارة مخاطر الكوارث على نحو فعال ووضع سياسات وخطط وبرامج للحد من مخاطر الكوارث تراعي اعتبارات نوع الجنس وتوفير الموارد لها وتنفيذها؛ ويلزم اتخاذ تدابير كافية لبناء القدرات بغية تمكين المرأة من التأهب للكوارث وبناء قدرتها على تأمين وسائل بديلة لكسب العيش في حالات ما بعد الكوارث؛

(٢) الأطفال والشباب من عوامل التغيير وينبغي أن يتاح لهم المجال والطرائق التي تكفل لهم المساهمة في الحد من مخاطر الكوارث، وفقاً للتشريعات والممارسات الوطنية والمناهج التعليمية؛

(٣) للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم أهمية حاسمة في تقييم مخاطر الكوارث، وفي تصميم وتنفيذ خطط توضع وفقاً لاحتياجات محددة مع مراعاة جملة أمور منها مبادئ التصميم العالمي؛

(٤) للمسنين سنوات من المعرفة والمهارات والحكمة التي تشكل مصادر لا تقدر بثمن للحد من مخاطر الكوارث، وينبغي إشراكهم في تصميم السياسات والخطط والآليات، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإنذار المبكر؛

(٥) تسهم الشعوب الأصلية، بخبراتها ومعارفها التقليدية، إسهاماً كبيراً في وضع الخطط والآليات وتنفيذها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإنذار المبكر؛

(٦) يساهم المهاجرون في تعزيز قدرة التجمعات السكانية والمجتمعات على مواجهة الكوارث ويمكن أن تكون معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم مفيدة في تصميم برامج الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها؛

(ب) أن تقوم الأوساط الأكاديمية والجهات والشبكات العلمية والبحثية بما يلي: التركيز على العوامل المساهمة في مخاطر الكوارث وسيناريوهات هذه المخاطر، بما في ذلك المخاطر المستجدة في الأجلين المتوسط والطويل؛ وزيادة البحوث القابلة للتطبيق إقليمياً ووطنياً ومحلياً؛ ودعم عمل المجتمعات والسلطات المحلية؛ ودعم الصلة بين السياسة والعلم من أجل صنع القرار؛

(ج) أن يقوم قطاع الأعمال والرابطات المهنية والمؤسسات المالية من القطاع الخاص، بما في ذلك هيئات التنظيم المالي والمحاسبة، فضلا عن المؤسسات الخيرية، بما يلي: إدماج إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك استمرارية تصريف الأعمال، في نماذج وممارسات الأعمال عن طريق الاستثمار الواعي بمخاطر الكوارث، ولا سيما الاستثمار في المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والمشاركة في إذكاء وعي الموظفين والعملاء وتدريبهم؛ والمشاركة في البحوث والابتكارات ودعمها وتسخير التطور التكنولوجي من أجل إدارة مخاطر الكوارث؛ وتبادل المعارف والممارسات والبيانات غير الحساسة ونشرها؛ والمشاركة بنشاط، حسب الاقتضاء وبتوجيه من القطاع العام، في وضع أطر تنظيمية ومعايير تقنية تدمج إدارة مخاطر الكوارث؛

(د) أن تقوم وسائل الإعلام بما يلي: أداء دور فعال وشامل على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في المساهمة في إذكاء الوعي والفهم لدى الجمهور، ونشر معلومات دقيقة وغير حساسة بشأن مخاطر الكوارث والأخطار والكوارث، تشمل معلومات عن الكوارث الصغيرة النطاق، وذلك على نحو بسيط وشفاف ويسهل فهمه ويكون في المتناول، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية؛ واعتماد سياسات محددة للتواصل بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ وتقديم الدعم، حسب الاقتضاء، لنظم الإنذار المبكر والتدابير الوقائية المنقذة للأرواح؛ وتشجيع ثقافة الوقاية والمشاركة المجتمعية القوية في حملات التثقيف العام المستمرة واستطلاع آراء الجمهور على جميع مستويات المجتمع، وفقا للممارسات الوطنية.

٣٧- وبالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٢١١/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فإن التزامات الجهات المعنية صاحبة المصلحة هامة لتحديد طرائق التعاون وتنفيذ هذا الإطار. وينبغي أن تكون تلك الالتزامات محددة ومحكومة بإطار زمني من أجل دعم إقامة شراكات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي وتنفيذ استراتيجيات وخطط محلية ووطنية للحد من مخاطر الكوارث. وجميع أصحاب المصلحة المعنيين مدعوون إلى الإعلان عن جميع التزاماتهم والوفاء بها دعماً لتنفيذ هذا الإطار أو الخطط الوطنية والمحلية لإدارة مخاطر الكوارث، وذلك عبر الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

سادسا - التعاون الدولي والشراكة العالمية

اعتبارات عامة

٣٨- بالنظر إلى تفاوت قدرات البلدان النامية والصلة القائمة بين مستوى الدعم المقدم لها ومدى قدرتها على تعزيز تنفيذ هذا الإطار، فإنها تحتاج إلى أن تزوَّد بشكل أفضل بوسائل التنفيذ، بما في ذلك تزويدها بموارد كافية ومستدامة وفي الوقت المناسب، من خلال التعاون الدولي والشراكات العالمية المُقامة من أجل التنمية، والدعم الدولي المتواصل، تعزيزا لجهودها الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث.

٣٩- ويشمل التعاون الدولي من أجل الحد من مخاطر الكوارث مجموعة متنوعة من المصادر وهو عنصر حاسم في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث.

٤٠- وعند التصدي للتفاوت الاقتصادي والتفاوت في قدرات الابتكار التكنولوجي والبحث بين البلدان، من الأهمية بمكان تعزيز نقل التكنولوجيا، الذي ينطوي على عملية تهيئة وتيسير تدفق المهارات والمعارف والأفكار والدراية الفنية والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في تنفيذ هذا الإطار.

٤١- ويلزم إيلاء البلدان النامية المعرضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، عناية خاصة في ضوء ارتفاع مستويات قابلية التضرر والمخاطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز إلى حد بعيد قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها. وتستلزم هذه القابلية للتضرر التعجيل بتعزيز التعاون الدولي وكفالة إقامة شراكات حقيقية ومتينة على الصعيدين الإقليمي والدولي بهدف دعم البلدان النامية في تنفيذ هذا الإطار، بما يتفق مع أولوياتها واحتياجاتها الوطنية. وينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة أيضاً إلى البلدان الأخرى المعرضة للكوارث والتي تتميز بسمات خاصة، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة.

٤٢- ويمكن أن تؤثر الكوارث بشكل جائر على الدول الجزرية الصغيرة النامية، بسبب ما تنفرد وتختص به من قابلية للتضرر. فآثار الكوارث، التي زادت حدة بعضها وتفاقمت بسبب تغير المناخ، تعرقل تقدم هذه الدول نحو تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرتها على مواجهة الكوارث وتوفير دعم خاص لها من خلال تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعنونة "إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)[١١]" في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

٤٣- ولا تزال البلدان الأفريقية تواجه تحديات متصلة بالكوارث وأخطارا متزايدة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتقليل قابلية البنى التحتية والصحة وسبل العيش للتضرر. وتتطلب هذه التحديات زيادة التعاون الدولي وتوفير القدر الكافي من الدعم إلى البلدان الأفريقية، بغية السماح بتنفيذ هذا الإطار.

١١- القرار ١٥/٦٩، المرفق.

٤٤- وقد ثبت أن التعاون بين الشمال والجنوب، الذي يكمِّله التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عنصرٌ أساسي في الحد من مخاطر الكوارث، وهناك حاجة إلى زيادة تعزيز التعاون في كلا الاتجاهين. وتضطلع الشراكات بدور إضافي مهم عن طريق تسخير كامل إمكانات البلدان ودعم قدراتها الوطنية في مجال إدارة مخاطر الكوارث، وفي تحسين الرفاه الاجتماعي والصحي والاقتصادي للأفراد والمجتمعات والبلدان.

٤٥- وينبغي ألا تقلِّص جهود البلدان النامية التي تعرض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تعاونَ البلدان المتقدمة النمو في الشمال مع بلدان الجنوب لأنها جهود مكملة للتعاون بين الشمال والجنوب.

٤٦- يشكل التمويل من مصادر دولية مختلفة ونقل القطاعين العام والخاص للتكنولوجيا الحديثة التي يعول عليها والميسورة التكلفة والمناسبة والسليمة بيئياً وفق شروط تساهلية وتفضيلية، على النحو المتفق عليه بين الطرفين الناقل والمنقول إليه، والمساعدة في مجال بناء قدرات البلدان النامية، وتهيئة الظروف المؤسسية والسياساتية على جميع المستويات، أمورا بالغة الأهمية للحد من مخاطر الكوارث.

وسائل التنفيذ

٤٧- لتحقيق ذلك، يلزم القيام بما يلي:

(أ) التأكيد من جديد على أن البلدان النامية يلزمها أن تزوَّد بشكل أفضل بدعم دولي منسق ومطرد وكاف من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الأفريقية فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بعدة سبل منها تعزيز الدعم التقني والمالي، ونقل التكنولوجيا بشروط ميسَّرة وتفضيلية وعلى النحو المتفق عليه بين الطرفين لتطوير قدراتها وتعزيزها؛

(ب) تعزيز فرص استفادة الدول، وبخاصة البلدان النامية، من التمويل والتكنولوجيا السليمة بيئياً والعلوم والابتكار الشامل، وكذلك تبادل المعارف والمعلومات من خلال الآليات القائمة، أي الترتيبات التعاونية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والهيئات الأخرى المعنية؛

(ج) تشجيع استخدام منتديات التعاون المواضيعية وتوسيع نطاقها، كالمجمعات التكنولوجية العالمية والنظم العالمية لتقاسم الدراية الفنية والمبتكرات والبحوث وكفالة الحصول على التكنولوجيا والمعلومات في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛

(د) إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في برامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية في جميع القطاعات، حسب الاقتضاء، في ما يتعلق بالحد من الفقر والتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية الحضرية والتكيف مع تغير المناخ.

الدعم المقدَّم من المنظمات الدولية

٤٨- من أجل دعم تنفيذ هذا الإطار، يلزم الاضطلاع بما يلي:

(أ) قيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوكالات المانحة المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، بتعزيز تنسيق استراتيجياتها في هذا الصدد؛

(ب) قيام كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، من خلال خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية، بتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد ودعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في تنفيذ هذا الإطار بالتنسيق مع سائر الأطر ذات الصلة، من قبيل اللوائح الصحية الدولية (لعام ٢٠٠٥)، بوسائل تشمل تنمية القدرات وتعزيزها، والبرامج الواضحة والمركزة التي تدعم أولويات الدول على نحو متوازن وجيد التنسيق ومستدام في إطار ولاية كل منها؛

(ج) يُطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، على وجه الخصوص، دعم تنفيذ ومتابعة واستعراض هذا الإطار من خلال ما يلي: إعداد استعراضات دورية كل ثلاث سنوات عن التقدم المحرز، ولا سيما من أجل المنتدى العالمي، والقيام، حسب الاقتضاء وفي الوقت المناسب، إلى جانب عملية المتابعة في الأمم المتحدة، بدعم وضع آليات ومؤشرات متسقة للمتابعة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بالتنسيق، حسب الاقتضاء، مع الآليات الأخرى المعنية للتنمية المستدامة وتغير المناخ، وتحديث مرصد إطار عمل هيوغو القائم على شبكة الإنترنت وفقا لذلك؛ والمشاركة بنشاط في أعمال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وإعداد إرشادات عملية وقائمة على الأدلة للتنفيذ بالتعاون الوثيق مع الدول، ومن خلال تعبئة الخبراء؛ وتعزيز ثقافة الوقاية في أوساط الجهات المعنية ذات الصلة، من خلال دعم وضع معايير من قِبل الخبراء والمنظمات التقنية ومبادرات الدعوة ونشر المعلومات عن مخاطر الكوارث والسياسات والممارسات المتعلقة بها، وكذلك عن طريق توفير التثقيف والتدريب بشأن الحد من مخاطر الكوارث من خلال المنظمات المنتسبة؛ ودعم البلدان، بعدة سبل منها المنتديات الوطنية أو ما يعادلها، في وضع الخطط الوطنية ورصد الاتجاهات والأنماط في مجال مخاطر الكوارث

وخسائرها وآثارها؛ وعقد المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، ودعم تنظيم المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث بالتعاون مع المنظمات الإقليمية؛ وقيادة تنقيح خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها؛ وتيسير تعزيز الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومواصلة تقديم الخدمات له، في تعبئة الأعمال العملية والتقنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ والقيام، بالتنسيق الوثيق مع الدول، بقيادة تحديث المنشور المعنون "٢٠٠٩، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث"، تمشياً مع المصطلحات التي اتفقت عليها الدول؛ والاحتفاظ بسجل لالتزامات الجهات المعنية؛

(د) قيام المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، بالنظر في أولويات هذا الإطار لتقديم الدعم المالي والقروض من أجل الحد على نحو متكامل من مخاطر الكوارث في البلدان النامية؛

(هـ) قيام المنظمات الدولية الأخرى والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤسسات المالية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بدعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في تنفيذ هذا الإطار بالتنسيق مع الأطر الأخرى ذات الصلة؛

(و) زيادة عمل مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، بوصفها مبادرة الأمم المتحدة الرئيسية للعمل مع القطاع الخاص والأعمال التجارية، على الحد من مخاطر الكوارث من أجل التنمية المستدامة وبناء القدرة على مواجهة الكوارث وتعزيز الأهمية الحاسمة للحد من هذه المخاطر؛

(ز) ضرورة تعزيز مجمل قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان النامية في الحد من مخاطر الكوارث عن طريق توفير الموارد الكافية من خلال آليات تمويل مختلفة، بما في ذلك التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث بمساهمات مستقرة وذات حجم أكبر تقدم في حينها ويمكن التنبؤ بها، وبتعزيز الدور الذي يؤديه هذا الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ هذا الإطار؛

(ح) مواصلة الاتحاد البرلماني الدولي والهيئات والآليات الإقليمية المعنية الأخرى للبرلمانيين، حسب الاقتضاء، دعم الحد من مخاطر الكوارث والترويج له وتعزيز الأطر القانونية الوطنية؛

(ط) مواصلة منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة والهيئات الأخرى المعنية في الحكومات المحلية دعم التعاون والتعلم المتبادل في ما بين الحكومات المحلية للحد من مخاطر الكوارث وتنفيذ هذا الإطار.

إجراءات المتابعة

٤٩- يدعو المؤتمر الجمعية العامة إلى النظر، في دورتها السبعين، في إمكانية إدراج استعراض التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ كجزء من عمليات متابعتها المتكاملة والمنسقة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما يتوافق مع أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة ودورات الاستعراض الشامل للسياسات التي تجرى كل أربع سنوات، حسب الاقتضاء، مع مراعاة المساهمات المقدمة من المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، ونظام رصد إطار عمل هيوغو.

٥٠- ويوصي المؤتمر الجمعية العامة بأن تقوم، في دورتها التاسعة والستين، بإنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية، يتألف من خبراء ترشحهم الدول الأعضاء ويدعمه مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، بمشاركة الجهات المعنية، لوضع مجموعة من المؤشرات الممكنة لقياس التقدم المحرز على الصعيد العالمي في تنفيذ هذا الإطار، بالتنسيق مع عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويوصي المؤتمر أيضاً بأن ينظر الفريق العامل في توصيات الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بشأن تحديث المنشور المعنون "٢٠٠٩، مصطلحات الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث عن الحد من مخاطر الكوارث" بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وبأن تُقدم حصيلة عمله إلى الجمعية العامة من أجل النظر فيها واعتمادها.

الفهرس

ا
الابتكار
مسببات: ٢٩
الطبيعة الشاملة: ٤٧ (ب)
الاستثمار في والوصول إلى: ٢٤(ك)؛ ٢٥(ط)
تطوير منتجات وخدمات جديدة: ٣١(ج)
أبعاد مخاطر الكوارث: ٢٣
اتجاهات مخاطر الكوارث، في إطار رصد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لـ: ٤٨(ج)
الاتحاد البرلماني الدولي: ٤٨(ح)
اتخاذ القرارات
في إدارة مخاطر الكوارث: ٢٤(ح)
على الصعيد المحلي: ١٩(و)
ذو الطابع الشامل: ١٩(ز)
الاتساق: ١١؛ ١٢؛ ٤٨(ج) *(راجع أيضًا التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث؛ الصحة والحد من مخاطر الكوارث؛ تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ الإدارة البيئية والحد من مخاطر الكوارث؛ الأدوات والوسائل المستخدمة للحد من مخاطر الكوارث؛ الإغاثة، وإعادة التأهيل، والتنمية والعلاقة بينها؛ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ المساعدة الإنمائية والحد من مخاطر الكوارث)*
الاتصالات
الآليات: *راجع آليات الاتصال المتعلقة بمخاطر الكوارث؛ آليات الاتصال في حالات الطوارئ؛ العملية القائمة على المشاركة لتطوير نظم الاتصالات.*
السياسات: ٣٦(د)
الاتصالات
البنية التحتية: ٣٣(ج)
نظم رصد الأخطار: ٣٣(ب)
الاتفاق العالمي: *(راجع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة)*
اتقاء
وتخفيف حدة الكوارث: ٢٣
وقوع مخاطر الكوارث: ٦؛ ١٧؛ ١٩(ك)؛ ٢٧(ب)
الآثار الاجتماعية لمخاطر الكوارث: ٢٤(ب) *(راجع أيضًا تقييم الأثر الاجتماعي؛ الأثر الاجتماعي الناجم عن الكوارث)*
الآثار المتعاقبة لعوامل الخطر: ٢٤(ب) *(راجع أيضًا عوامل الخطر)*
آثار مخاطر الكوارث
على النطاق المكاني: ٢٤(ب)
على النطاق الاجتماعي: ٢٤(ب)
الأثر الاجتماعي الناجم عن الكوارث: ٤؛ ٣١(د) *(راجع أيضًا تقييم الأثر الاجتماعي)*
الإجلاء في إطار الاستعداد: ٣٣(م) *(راجع أيضًا التدريبات)*
الإحصاءات: ٢٥(أ)
أحواض الأنهار/الأنهار: ٢٨(د)؛ ٣٠(ز)
الأخطار البيولوجية: ١٥
الأخطار التكنولوجية: ١٥
الأخطار الطبيعية: ١٥
الأخطار الناتجة عن الأنشطة البشرية: ١٥
الأخطار
تعريف: الهامش ٣
فهم خصائص الأخطار: ٢٣؛ ٢٤(ب)
نظام الاتصالات لرصد الأخطار: ٣٣(ب)
(راجع أيضًا التعرض للأخطار)
الإدارة الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث: ٦؛ ١٤؛ ٢٦
إدارة الموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث: ٦؛ ٣٠(ن)؛ ٤٧(د)
إدارة مخاطر الكوارث: ٣؛ ١٩(هـ)؛ ٢٣؛ ٢٤(ح)؛ ٢٧(د)؛ ٢٨(ج)
الشهادات: ٢٧(ي)
التحديات: ٢٤(ك)
الإدماج في إعادة التأهيل/التعافي لما بعد وقوع الكوارث: ٣٣(ي)
العوائق: ٢٤(ك)
البحوث في: ٢٤(ك)؛ ٢٥(ط)
الإدارة، النظام الاتحادي: ١٩(ب)؛ ١٩(و)
الأدلة، سيتم إنشاؤها بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(ج)
أدوات القياس: ٢٤(و)
الأدوات/الوسائل
للحد من مخاطر الكوارث: ٢٨(ب)
لتسجيل الخسائر: ٢٥(أ)
الأراضي الجافة: ٣٠(ز)
الأراضي الرطبة: ٣٠(ز)
الاستثمار
في قدرة: ٩؛ ١٤؛ ٢٩؛ ٣٠(ب)؛ ٣٠(ج)
في الحد من المخاطر مقارنة بالتصدي للكوارث: ١٩(ي)
الاستجابة المتاحة عالميًا: ٣٢
الاستجابة: ٦؛ ١٤؛ ١٧؛ ١٩(ي)؛ ٢٣؛ ٢٤(ل)؛ ٢٦؛ ٣٢؛ ٣٣(و)؛ ٣٣(ح)؛ ٣٤(أ)؛ ٣٤(ب)؛ ٣٤(ز)؛ ٣٤(ح)؛ الهامش ٥
استخدام الأراضي
تخطيط استخدام الأراضي والسياسة الخاصة بذلك: ٢٧(د)؛ ٣٠(و)؛ ٣٣(ي)؛ ٣٣(ك)
سوء إدارة الأراضي: ٦ *(راجع أيضًا تقييم تدهور الأراضي)*
استراتيجية يوكوهاما: ١٩
الاستعداد، والتصدي، والتعافي
التدابير: ١٧؛ ٢٣؛ ٣٢
التدريبات: ٣٣(ح)
استعراض الأقران: ٢٨(هـ)
استعراض التقدم العالمي المحرز بشأن إطار سِنداي: ٤٩
الاستعراض الدوري لإطار سِنداي: ١(هـ)؛ ٤٨(ج)
الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات: ٤٩
استمرارية العمليات والتخطيط، ما بعد وقوع الكارثة: ٣٣(ز)
الأسر
المتضررة من الكوارث: ٤
قدرة: ٣١(ز)
الإسكان غير النظامي: ٣٠(و)
الإسكان، باعتباره آلية لشبكة الأمان الاجتماعي: ٣٠(ي)
الأشخاص المتضررون: ٤؛ ١٨؛ ١٩(د)؛ ٣٠(ي)
الإصابة: ٤
أصحاب المصلحة
المشاركة مع: ٧؛ ١٤؛ ٣٥ *(راجع أيضًا مشاركة جميع أطياف المجتمع)*
مسؤوليات/أدوار: ١٩(ب)؛ ٣٥
التكامل بين: ١٩(هـ)
تنسيق: ١٩(هـ)؛ ٣٦
(راجع أيضًا التزام أصحاب المصلحة)
الأصول/الأدوات المنتجة، حماية: ١٩(ج)؛ ٣٠(س)؛ ٣٠(ع)؛ ٣١(و)
الأصول، الحد من خسائر: ١٦
الإطار العالمي للخدمات المناخية: ٣٤(ج)
إطار عمل هيوغو والرصد: ١(ب)؛ ١(ج)؛ ٣؛ ٩؛ ١٠؛ ١٦؛ ١٩؛ ٢٨(و)؛ ٣٣(ك)؛ ٤٨(ج)؛ ٤٩
الأطر الزمنية لخطط الحد من مخاطر الكوارث: ٢٧(ب)؛ ٣٣(ي)؛ ٣٦(ب)؛ ٣٧
الأطر المعيارية: ٣٦(أ)؛ ٣٦(ج)
الأطفال: ٤؛ ٧؛ ٣٦(أ)(٢)
إعادة الإعمار *(راجع التعافي، وإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار)*
إعادة البناء على نحو أفضل: ٦؛ ١٩(ك)؛ ٣٢
إعادة البناء: ٣٠(ج)
إعادة التأهيل *(راجع التعافي، وإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار)*
إعادة التوطين: ٢٧(ك)؛ ٣٠(ل)؛ ٣٣(ل)
بالتشاور مع الأشخاص المتضررين: ٣٣(ل)
الإعاقة
بيانات مصنفة عن: ١٩(ز)
الأشخاص ذوي: ٧؛ ٣٢؛ ٣٦(أ)(٢)
منظور عن مخاطر الكوارث: ١٩(د)
الاعتلال
سجل حالة: ٣٣(ن)
منع: ٣٣(ن)
إعداد التقارير: ٢٧(أ)(٣) *(راجع أيضًا التقارير المتعلقة بالتقدم المنجز)*
إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: ١٢
الأعمال
استمرارية: ٣٦(ج)
قدرة: ٣٠(س)؛ ٣١(ط)
مسؤولية قطاع الأعمال: ١٩(هـ)؛ ٣٦(ج)
دمج مخاطر الكوارث في ممارسات إدارة الأعمال: ٧؛ ٣٠(س)
الإغاثة الدولية في حالات الكوارث، تنظيم: ٣٣(ع)
الإغاثة، وإعادة التأهيل، والتنمية، الصلة بين: ٣٣(ي)

الاقتصاد
النمو الاقتصادي: ١٩(ح)
الأثر الاقتصادي الناجم عن الكوارث: ٤؛ ٢٤(د)؛ ٣١(د)
تقييمات الأثر الاقتصادي: *راجع تقييم الأثر الاقتصادي*
التحديات الاقتصادية التي تواجه التنفيذ: ٢٤(ك)
الخسائر الاقتصادية، مستوى: ٤
الخسائر الاقتصادية، الحد من: ١٨(ج)
التخطيط للتعافي الاقتصادي: ٣٣(ز)
القدرة الاقتصادية: ١٤
حماية الأصول الاقتصادية: ٥
التدابير الاقتصادية للحد من المخاطر: ١٧
أقل البلدان نموًا، الاحتياجات: ٨؛ ١٧؛ ١٩(م)؛ ٤١؛ ٤٧(أ)
الإقليمي
التعاون: *راجع التعاون على الصعيد الإقليمي*
آليات الإنذار المبكر: ٣٤(ج)
المنظمات: ٤٨(ج)
آليات التشغيل: ٣٤(أ)
البروتوكولات: ٣٤(ز)
تقارير رصد التقدم المحرز: ٣
المنتديات الإقليمية/المنتديات دون الإقليمية: ٣؛ ٢٨(ج)؛ ٤٨(ج)؛ ٤٩
الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية: ١(أ)؛ ٢٨(أ)؛ ٣٦(أ)
آليات الاتصال المتعلقة بمخاطر الكوارث: ٣٣(ب) *(راجع أيضًا آليات الاتصال في حالات الطوارئ)*
آليات الاتصال في حالات الطوارئ: ٣٣(ب)
الآليات الإقليمية المتوافقة وطنيًا: ٣٣(ج)
آليات شبكة الأمان الاجتماعي، تعزيز: ٣٠(ي)؛ ٣١(ز)
الامتيازات
المتعلقة باستخدام المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر: ٢٥(ح)
الخاصة بنقل التكنولوجيا: ٤٧(أ)
المتعلقة باستخدام التكنولوجيا السليمة بيئيًا: ٤٥
إمدادات الإغاثة، الغذائية وغير الغذائية: ٣٣(ح)
الأمراض المزمنة: ٣٠(ك) *(راجع أيضًا الصحة)*
الأمراض المهددة للحياة: ٣٠(ك) *(راجع أيضًا الصحة)*
إمكانية الوصول: *راجع الاستجابة المتاحة عالميًا؛ سياسة الشمول.*
الأمم المتحدة: ٢٧(ي)؛ ٣٤(هـ)؛ ٤٨(أ)؛ ٤٨(ب)؛٤٨(ج)؛ ٤٨(د)؛ ٤٨(هـ)؛ ٤٨(و)؛ ٤٨(ز)
المؤتمرات ومؤتمرات القمة: ٤٩
البرامج الخاصة بالبلد: ٤٨(ب)
الكيانات والولاية الخاصة بكل منها، المتعلقة بـ: ٤٨(ب)؛ الهامش ٦
عمليات المتابعة: ٤٨(ج)
جلسة الجمعية العامة رقم ٦٨: ٣٧ *(راجع أيضًا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١١/٦٨)*
جلسة الجمعية العامة رقم ٦٩: ٥٠
جلسة الجمعية العامة رقم ٧٠: ٤٩
الجمعية العامة، القرار ٢١١/٦٨: *(راجع جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٨)*
مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث (UNISDR)
مهام التنفيذ/المتابعة: ٤٨(ج)؛ ٥٠
استعراض إطار سِنداي: ٤٨(ج)؛ ٥٠
التعاون مع المنظمات الإقليمية: ٤٨(ج)
الموقع الشبكي: ٣٧
الفريق الاستشاري العلمي والتقني: ٢٥(ز)؛ ٤٨(ج)؛ ٥٠
(راجع أيضًا: الخبراء، تتم التعبئة بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، يتم إنشاء الأدلة بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ توجيهات مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث نشر السياسة العامة من قِبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ نشر الممارسة من قِبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ سجل الالتزامات، يتم الاحتفاظ به بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ رصد الاتجاهات المتبعة في مخاطر الكوارث من قِبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث؛ رصد الأنماط المتبعة في مخاطر الكوارث من قِبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث)
مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: ١٢
أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية: ٤٨(ب)
اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: ١٢؛ ٤٨(هـ)
الاتفاق العالمي للأمم المتحدة: ٤٨(و)
خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها: ٤٨(ب)؛ ٤٨(ج)
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث: ٤٨(ز)
الإنذار المبكر
الوصول إلى: ١٨(ز)
تصميم: ٣٦(أ)(٤)؛ ٣٦(أ)(ت)؛ ٣٦(د)
تحسين/تعزيز: ١٤؛ ٢٥(أ)
الاستثمار في: ٣٣(ب)؛ ٣٤(ج)
المرافق/المعدات منخفضة التكلفة الخاصة بـ: ٣٣(ب)
توافق نظم الإنذار المبكر الإقليمية مع النظم الوطنية: ٣٤(ج)
(راجع أيضًا قنوات إصدار المعلومات:)
أنظمة الدعم القائمة على أساس المناطق
للاستجابة: ٣٣(ح)
لحالات النزوح المتعلقة بالكوارث: ٣٣(ح)
إنفاذ قوانين البناء: ٣٠(ح)
إنقاذ الأرواح: ٢٩
أنماط مخاطر الكوارث، في إطار رصد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لـ: ٤٨(ج)
الأهداف الإنمائية للألفية: ٩
الأوبئة: ٦
الأوبئة، باعتبارها من مسببات الخطر: ٦
الأوبئة، خطر: ٢٨(د)
الأوساط الأكاديمية
مسؤوليات: ١٩(هـ)؛ ٣٦(ب)
الشراكة مع: ٧؛ ٢٥(د)
إيجاد بيئة مواتية
لتحقيق النتيجة المتوقعة لإطار سِنداي: ١٦
للحد من مخاطر الكوارث داخل المؤسسات: ٤٦
للحد من مخاطر الكوارث على الأصعدة المحلية/الوطنية/الإقليمية/العالمية الخاصة بالسياسة: ٤٦
إيجاد فرص العمل: ٢٩

ب
البحوث
في إدارة مخاطر الكوارث: ٢٤(ك)
في المخاطر والقدرة على التحمل: ١٤؛ ٣٦(ب)
البذور: ٣٠(ع)؛ ٣١(و)
البرلمانيون: ٢٧(هـ)؛ ٢٧(ط)
البرنامج الدولي للتعافي من آثار الكوارث: ٣٤(د)
البعد المكاني للمخاطر: *راجع آثار مخاطر الكوارث على النطاق المكاني*
البلدان الأرخبيلية: ٤١
البلدان الأفريقية، احتياجات: ٨؛ ١٧؛ ١٩(م)؛ ٤١؛ ٤٣؛ ٤٧(أ)
البلدان المتقدمة، الالتزامات: ١٩(ل)
البلدان المعرضة للكوارث: ٤٠
البلدان النامية غير الساحلية: ١٧؛ ٤١؛ ٤٧(أ)
البلدان النامية
الحاجة إلى تعزيز القدرات/الإمكانات: ٨؛ ١٩(أ)؛ ١٩(م)؛ ٣٨؛ ٣٩؛ ٤٠؛ ٤١؛ ٤٢؛ ٤٣؛ ٤٤؛ ٤٥؛ ٤٦؛ ٤٧(أ)؛
دعم: ١٩(م)؛ ٣٨؛ ٣٩؛ ٤٠؛ ٤١؛ ٤٢؛ ٤٣؛ ٤٤؛ ٤٥؛ ٤٦؛ ٤٧(أ)؛ ٤٨(ب)؛ ٤٨(د)
البلدان متوسطة الدخل، احتياجات: ٨؛ ١٧؛ ١٩(م)؛ ٤١؛ ٤٧(أ)
البلدان
حماية: ٥
البلدان التي تواجه تحديات محددة فيما يتعلق بمخاطر الكوارث: ١٩(م)؛ ٣٠(ج)؛ ٤٧(أ)
البناء على نحو أفضل من البداية: ٣٠(ج)
البنى المقاومة للكوارث: ٣٠(ح)
البنية التحتية المادية: ٣٠(ج)
البنية التحتية للمياه: ٣٣(ج)
البنية التحتية للنقل: ٣٣(ج)
البنية التحتية: ١٨(د)؛ ٢٧(أ)
الحيوية: ٣٣(ج)
المرافق التعليمية: ٣٣(ج)
المرافق الصحية: ٣٣(ج)
المستشفيات: ٣٠(ج)؛ ٣٣(ج)
الاستثمار في: ٣٠(ج)
الاتصالات: ٣٣(ج)
النقل: ٣٣(ج)
المياه: ٣٣(ج)
البيانات الضخمة: ٢٥(ج)
البيانات المصنفة حسب نوع الجنس: ١٩(ز)

البيانات
مصنفة: ١٩(ز)
غير الحساسة: *راجع البيانات/المعلومات غير الحساسة*
في الوقت الحقيقي: ٢٤(و)
تحليل البيانات: ٢٤(أ)؛ ٢٤(و) *(راجع أيضًا البيانات الضخمة)*
جمع البيانات: ٢٤(أ)؛ ٢٤(و)
إدارة البيانات: ٢٤(أ)
استخدام البيانات: ١٩(ز)؛ ٢٤(أ)؛ ٢٤(و)؛ ٢٥(أ)؛ ٢٥(ز)؛ ٢٥(ج)؛ ٢٧(و)؛ ٣٣(ب)؛ ٣٦(ج) *(راجع أيضًا المستخدمين النهائيين للمعلومات/البيانات)*
نشر/تبادل البيانات: ١٩(ز)؛ ٢٤(و)؛ ٢٤(س)؛ ٣٦(ج)؛ ٣٦(د)؛ ٤٨(ج)
قاعدة البيانات المتعلقة بالوفيات: ٣٣(ن)
البيئة
والقدرة: ١٤
أثر الكوارث على: ٢٤(د)
فهم: ٢٣
التحديات البيئية التي تواجه التنفيذ: ٢٤(ك)
التغير البيئي: ٣٠(و)
الأخطار البيئية: ١٥
الأثر البيئي الناجم عن الكوارث: ٤
تقييمات الأثر البيئي: *راجع تقييم الأثر البيئي*
الإدارة البيئية والحد من مخاطر الكوارث: ١٩(ح)؛ ٢٨(ب)؛ ٤٧(د)
التدابير البيئية للحد من المخاطر: ١٧
حماية/إدارة الأصول/الموارد البيئية: ١٩(ج)؛ ٢٧(د)
نقل/الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيًا: ٤٦؛ ٤٧(ب)

ت

تآزر الأنشطة: ٣٦(أ)
التأمين: ٣٠(ب) *(راجع أيضًا نقل المخاطر، وتقاسم المخاطر، واستبقاء المخاطر، والحماية المالية)*
تبادل الخبرات: ٢٤(ز)؛ ٢٥(و)
التثقيف
بشأن مخاطر الكوارث والحد منها: ١٩(ك)؛
تثقيف الأخصائيين: ٢٤(ل)
حملات التثقيف التي تنفذها وسائل الإعلام: ٣٦(د)
المناهج التعليمية: ٣٦(أ)(٢)
التدابير التعليمية للحد من المخاطر: ١٧
القدرة التعليمية: ١٤
أثر الكوارث على التعليم: ٢٤(د)؛ ٢٤(ز)؛ ٢٤(ل)؛ ٢٤(م)؛ ٣٦(أ)؛ ٤٨(ج)
تجنب الخسائر: ٢٩
التحديات الاجتماعية التي تواجه التنفيذ: ٢٤(ك)
التحديات التعليمية التي تواجه التنفيذ: ٢٤(ك)
تحديد خسائر الكوارث: ٢٤(د)؛ ٣٦(ج)
التحليل: *راجع تحليل البيانات.*
تخزين مواد الإنقاذ/الإغاثة: *راجع مراكز تخزين مواد الإغاثة/الإنقاذ*
تخطيط التعافي الاجتماعي: ٣٣(ز)
تخطيط التنمية الريفية: ٣٠(ز)
التدابير التكنولوجية للحد من المخاطر: ١٧
التدابير القانونية والإدارية
لتحسين الشفافية: ٢٧(أ)
للحد من المخاطر: ١٧؛ ٤٨(ح)
التدابير المؤسسية للحد من المخاطر: ١٧
التدابير الهيكلية: ١٧؛ ٢٩ *(راجع أيضًا التدابير غير الهيكلية)*
التدابير غير الهيكلية: ٢٩
التدريب
بشأن الحد من مخاطر الكوارث: ٢٤(ز)؛ ٤٨(ج)
بشأن التصدي للكوارث: ٣٣(و)؛ ٣٣(ح)؛ ٣٤(ح)
للفنيين/الموظفين: ٢٤(ل)؛ ٢٧(أ)؛ ٣٦(ج) *(راجع أيضًا التدريب بشأن التصدي للكوارث)*
التدريبات
الخاصة بالاستعداد للكوارث: ٣٤(و)
الخاصة بالإجلاء: ٣٣(ح)
التربية المدنية: ٢٤(ل) *(راجع أيضًا حملات التثقيف التي تنفذها وسائل الإعلام)*
التزامات التنفيذ: ١(د)؛ ٤٨(ج)
من جانب البلدان المتقدمة: ١٩(ل)
من جانب الدول: ٢
من جانب أصحاب المصلحة: ٣٥؛ ٣٧؛ ٤٨(ج)
الالتزامات السياسية: ٣
التشرد: ٤
التصميم العام: ٣٠(ج)؛ ٣٦(أ)(٣)
التضرر
الأصول: ٤٤؛ ١٧؛ ٢٣
الأشخاص: ٤٤؛ ١٧؛ ٢٣
تقييم: ٢٤(ب)
معلومات بشأن: ٢٤(هـ)
الحد من: ٦
الأشخاص في حالات التضرر: ٤

التعافي، وإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار: ٦؛ ١٤؛ ١٩(ك)؛ ٢٩؛ ٣٠(ح)؛ ٣٣(ي)؛ ٣٣(ك)
التعاون الثلاثي: ٤٤؛ ٤٥
التعاون الثنائي: *راجع التعاون على المستوى الثنائي*
التعاون الدولي: *راجع التعاون، الدولي.*
التعاون بين الشمال والجنوب: ٤٤؛ ٤٥
التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص: ٧؛ ٣١(ط)
التعاون دون الإقليمي: *راجع التعاون*
التعاون عبر الحدود: ٨؛ ١٩(أ)؛ ٢٧(أ)؛ ٢٨(د)
التعاون فيما بين بلدان الجنوب: ٤٤؛ ٤٥
التعاون متعدد الأطراف: *راجع التعاون*
التعاون
على المستوى الثنائي: ٨؛ ١٩(أ)؛ ٤٧(أ)
على الصعيد الدولي: ٦؛ ٨؛ ١٧؛ ١٨(و)؛ ١٩(أ)؛ ١٩(ط)؛ ٢٥(ج)؛ ٣٨؛ ٣٩؛ ٤٠؛ ٤١؛ ٤٢؛ ٤٣؛ ٤٤؛ ٤٥؛ ٤٦؛ ٤٧(أ)؛ ٤٧(ب)؛ ٤٧(ج)؛ ٤٧(د)؛ ٤٨
على الصعيد الإقليمي: ٨؛ ١٩(أ)؛ ٢٨(أ)؛ ٣٤(و)
على الصعيد دون الإقليمي: ٨؛ ١٩(أ)؛ ٢٨(أ)؛ ٢٨(ج)
بين أصحاب المصلحة: ٣؛ ٣١(ج)؛ ٣١(هـ)؛ ٣٣(ط)
متعدد الأطراف: ٤٧(أ)
بشأن المشكلات العابرة للحدود: ٨؛ ١٩(أ)
بشأن الإغاثة الدولية في حالات الكوارث: ٣٣(ع)
منتديات التعاون: ٣
التعبئة، للمجتمع: ٢٤(م)
التعديلات التحديثية: ٣٠(ج)
التعرض للمخاطر
للأشخاص والأصول: ٤٤؛ ١٧؛ ٢٣؛
تقييم: ٢٤(ب)
معلومات بشأن: ٢٥(هـ)
الحد من: ٦
تعزيز القدرات
للتصدي وحالات الطوارئ: ٣٣(و)
للأشخاص بهدف الحد من/إدارة المخاطر: ٢٣؛ ٣٣(ي)
للقدرات التقنية والعلمية: ٢٤(ي) *(راجع أيضًا الخطط المعدة خصيصًا لبناء قدرات البلدان النامية)*
التعلم من الأقران/التعلم المتبادل: ٢٤(ز)؛ ٢٥(و)؛ ٢٨(هـ)؛ ٤٨(ط)
التعليم غير النظامي: ٢٤(ل)
التغير الديموغرافي: ٦؛ ٣٠(و)
تغير المناخ
والحد من مخاطر الكوارث: ٤٤؛ ٦؛ ١١؛ ١٢؛ ١٩(ح)؛ ٢٨(ب)؛ ٢٨(ج)؛ ٤٧(د)
باعتباره أحد عوامل المخاطر: ١٢؛ ٤٢
سيناريوهات: ٢٥(ب)؛ ٣٣(أ)
تفاوت الوسائل فيما بين البلدان: ٤٠
تقارير رصد التقدم المحرز
الآليات والمعايير الخاصة بـ: ٢٧(هـ)؛ ٢٧(ز)
(راجع أيضًا التقارير الوطنية لرصد التقدم المحرز؛ التقارير الإقليمية لرصد التقدم المحرز)
تقلب المناخ: ٦
التقلب، المناخ: *راجع تقلب المناخ*
تقييم
القدرة: ٢٤(ب)؛ ٢٧(ج)
تدهور الأراضي: ٣٠(و)
المخاطر السابقة لحدوث الكوارث: ٢٣
مخاطر: ١٤؛ ٢٣؛ ٢٤(ب)؛ ٢٥(أ)؛ ٢٥(ب)؛ ٢٥(ز)
الأثر الاجتماعي الناجم عن الكوارث: ٢٤(د)؛ ٣١(د)
منهجيات ونماذج: ٢٤(ي)
تقييم دوري للتقدم المحلي/الوطني المنجز: ٢٧(هـ)
تقييمات الأثر الاقتصادي: ٣٠(ج)
تقييمات الأثر البيئي: ٣٠(ج)

تقييمات الأثر الاجتماعي: ٣٠(ج)
تقييمات الأثر الهيكلي: ٣٠(ج)
تقييم الأثر التكنولوجي: ٣٠(ج) *(راجع أيضًا الاستعراض الدوري لإطار سِنداي؛ التقييم الوطني الدوري للتقدم المنجز)*
تقييم الأثر الهيكلي: *راجع تقييم الأثر الهيكلي*
التقييم الدوري للتقدم الوطني/المحلي المنجز *(راجع التقييم الدوري الوطني؛ تقييم التقدم الوطني/المحلي المنجز)*
تقييم المخاطر السابقة للكوارث: *راجع التقييم*
تقييمات الأثر التكنولوجي: *(راجع تقييم الأثر التكنولوجي)*
التكاليف الخفية للكوارث: ٤
تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية: ٢٤(ج)؛ ٢٥(ج)؛ ٢٥(ز) *(راجع أيضًا التكنولوجيا/البيانات الفضائية)*
التكنولوجيا
والقدرة على التحمل: ١٤
لتبادل المعلومات: ٢٥(هـ)
الوصول إلى: ٤٧(ج)
تنمية: ٣٦(ج)
التوفر المحدود لـ: ٦
الاستثمار في: ٢٤(ك)
نقل: ٢٥(ج)؛ ٤٠؛ ٤٧(أ)
النقل إلى البلدان النامية: ١٩(م)؛ ٤٧(ب)
المجمعات التكنولوجية: ٤٧(ج)
التكنولوجيات الاجتماعية: ٣٣(ب)
التمكين: *راجع السلطات المحلية، المجتمعات المحلية، أشد الفئات فقرًا.*
التمويل
المصادر: ٤٥
للبلدان النامية: ١٩(م)؛ ٤٥
التنبؤ، الذي يغطي أخطارًا متعددة ويشكل الناس محوره: ٣٣(ب)
التنبؤ، الذي يغطي قطاعات متعددة ويشكل الناس محوره: ٣٣(ب)
التنسيق
فيما يتعلق بالتصدي/الاستعداد: ٣٣(ب)
بين المؤسسات: ١٤
بين القطاعات: ١٤؛ ١٩(هـ)
بين أصحاب المصلحة: ١٩(هـ)؛ ٢٧(ح)
تحت مظلة السلطات الوطنية: ٣٣(ط)؛ ٣٥؛ ٣٦(ج)؛ ٣٦(د)
المناهج الإقليمية المنسقة: ٣٤(أ) *(راجع أيضًا آليات التشغيل الإقليمية)*
تنفيذ إطار سِنداي، الدعم المؤسسي لـ: ٤٨؛ ٤٨(أ)؛ ٤٨(ب)؛ ٤٨(ج)؛ ٤٨(د)؛ ٤٨(هـ)؛ ٤٨(و)؛ ٤٨(ز)؛ ٤٨(ح)؛ ٤٨(ط)
التنقل: *راجع السياسات العامة بشأن التنقل البشري الناجم عن الكوارث*
التنمية (الاقتصادية): ١٩(ح)؛ ٢٩
التنمية الحضرية، غير متوقعة وسريعة: ٦
التنمية المستدامة والحد من مخاطر الكوارث: ٢؛ ٣؛ ٤٤؛ ١٠؛ ١٢؛ ١٩(ح)؛ ١٩(ي)؛ ٢٨(أ)؛ ٢٨(و)؛ ٣١(أ)؛ ٤٧(د)؛ ٤٨(ج)؛ ٤٩
التنمية والمخاطر: ١٥
التنمية/التخطيط الحضري: ٢٧(د)؛ ٣٠(و)؛ ٤٧(د)
التنوع البيولوجي: ٢٨(ب)
التوجيهات
الخاصة بإعادة الإعمار: ٣٣(ك)
من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(ج)
توحيد المعايير الخاصة بمواد البناء: ٣٠(ج)
توعية القطاع الخاص: ١٩(هـ)

ث
الثغرات
في التنفيذ: ٩؛ ٢٤(ك)
في البحوث: ٢٥(ز)
ثقافة: ١٩(د)
الصيانة: ٣٠(ج)
الوقاية: ٢٥(و)؛ ٣٦(أ)؛ ٣٦(د)؛
أثر الكوارث على: ٤٨(ج)
فيما يخص: ٣٣(ب)
الأصول الثقافية: ١٩(ج)
المؤسسات الثقافية ومؤسسات التجميع: ٣٠(د)
التدابير الثقافية للحد من المخاطر: ١٧
التراث الثقافي، أثر الكوارث على، وحماية: ٥؛ ٢٤(د)؛ ٣٠(د)
القدرة الثقافية: ١٤

ج
جائزة ساساكاوا: ٢٥(و)
الجبال: ٣٠(ز)
الجمعيات المهنية: ٢٧(ي)
الجمعية العامة: *راجع الجمعية العامة للأمم المتحدة*
الجنس
المنظور في السياسة: ١٩(د)؛ ٣٢؛ ٣٦(أ)(ط)
الاستجابة التي تتسم بالإنصاف بين الجنسين: ٣٢
فيما يتعلق بالمتطلبات المتعلقة بنوع الجنس: ٣٣(ب)

ح
الحد من الخسائر: ٢٩
الحد من مخاطر الكوارث
الأدوات: ٢٦
التكامل عبر السياسات/الخطط/البرامج/الميزانيات: ٢
التقدم المحرز: ٣
التدابير الاجتماعية للحد من المخاطر: ١٧
الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: ٤٨(هـ)
الحق في التنمية: ١٩(ج)
حقوق الإنسان، تعزيز/حماية: ١٩(ج)
الحكومة المركزية، مسؤولية: ١٩(ب)؛ ١٩(و) *(راجع أيضًا الإدارة، النظام الاتحادي)*
الحكومة
الفرع التنفيذي: ١٩(هـ)
الفرع التشريعي: ١٩(هـ)
حماية
الأشخاص: ٥؛ ١٩(ج)
الممتلكات: ١٩(ج)؛ الهامش ٣
حملة إكساب المدن القدرة على مواجهة الكوارث: ٢٥(و)
الحوار، مع العلوم: ٢٤(ح)؛ ٢٥(د)؛ ٢٧(ي)
الحوافز: ١٩(و)؛ ٢٧(أ)؛ ٢٧(د)
الحيوانات: ٣٠(ع)؛ ٣١(و)

خ
الخبراء، تتم التعبئة بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(ج)
الخدمات الأساسية أثناء/بعد الكوارث: ٣٣(ج)
الخدمات الأساسية خلال مرحلة ما بعد وقوع الكوارث: ٣٣(ز)
خدمات الصحة العقلية: ٣٣(س)
الخدمات/التدابير المنقذة للأرواح، أثناء/بعد الكوارث: ٣٣(ج)؛ ٣٦(د) *(راجع أيضًا الخدمات الأساسية)*
خسائر الكوارث
التقييم: ٢٤(د)
المحاسبة العامة عن: ٢٤(د)
التسجيل: ٢٤(د)
مشاركة المعلومات عن: ٢٤(د)؛ ٢٤(هـ)
الخسائر في الأرواح: ٤
خط الأساس: ٢٤(ب)
خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: ١١
خطط الطوارئ: ٣٣(أ)
الخطط المعدة خصيصًا
لبناء قدرات البلدان النامية: ١٧؛ ١٩(م)؛ ٤٥؛ ٤٧(أ)
لنظم الاتصالات: ٣٣(ب)
للأشخاص ذوي الإعاقة: ٣٦(أ)(٣)
الخطوط الساحلية/المناطق الساحلية المنبسطة التي تغمرها الفيضانات: ٢٨(د)؛ ٣٠(ز)؛ ٤١

د
الدراية: ٤٠
الدروس المستفادة/الممارسات الجيدة، التبادل: ٢٤(ز)؛ ٢٥(د)؛ ٢٥(هـ)؛ ٢٨(أ)؛ ٣٣(ي)؛ ٣٣(ك)؛ ٣٤(ب) *(راجع أيضًا ترتيبات تبادل المعلومات)*
الدعم التقني للحد من مخاطر الكوارث: ٤٧(أ)
الدعم النفسي الاجتماعي: ٣٣(س)
دعم: ٣٦(أ)؛ ٤٨(ج)
الدول الجزرية الصغيرة النامية، احتياجات: ١٧؛ ١٩(م)؛ ٤١؛ ٤٢؛ ٤٧(أ)

ر
رسم الخرائط: *راجع رسم الخرائط الخاصة بالمخاطر.*
رصد الأرض والمناخ: ٢٥(ج)
الرصد: ١٤؛ ٢٥(أ)؛ ٢٨(و)؛ ٤٨(ج)

الرعاية الصحية الأولية: ٣٠(ط)
الرعاية الصحية الثانوية: ٣٠(ط)
الرعاية الصحية من المستوى الثالث: ٣٠(ط)
رفع مستوى الوعي: ٣؛ ١٩(ك)؛ ٢٤(م)؛ ٢٥(و)؛ ٢٧(أ)؛ ٣٣(د)؛ ٣٦(أ)؛ ٣٦(ج)؛ ٣٦(د)

ز
الزراعة: ٢٨(ب)

س
سبل العيش
حماية: ٥؛ ١٦؛ ١٩(ج)؛ ٣٠(س)؛ ٣٠(ع)
سبل العيش البديلة بعد الكوارث: ٣٦(أ)(ط)
برامج التعزيز لـ: ٣٠(ي)؛ ٣١(ز)؛
سجل الالتزامات، يتم الاحتفاظ به بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(ج)
سجل حالات الاعتلال: *راجع الاعتلال*.
السكن غير الدائم: ٣٠(و)
سلاسل التوريد
تعقد: ٦
قدرة: ٣٠(س)
السلامة: ٤؛ ٢٧(د)؛ الهامش ٥ *(راجع أيضًا معايير الصحة والسلامة)*
السياحة وإدارة مخاطر الكوارث: ٣٠(q)
السياسات العامة
بشأن التنقل البشري الناجم عن الكوارث: ٣٠(ل)
بشأن تنسيق المساعدة الغوثية: ٣٣(هـ) *(راجع أيضًا إمدادات الإغاثة)*
بشأن الاتصالات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث: ٣٦(د)
بشأن تعزيز الشفافية: ٢٧(أ)(٣)
بشأن تمويل المساعدة الغوثية: ٣٣(هـ)
بشأن استخدام الأراضي: ٣٠(و)
بشأن دور عمال الخدمات العامة: ٣٣(هـ)
بشأن التعافي وإعادة الإعمار لما بعد وقوع الكارثة: ٣٣(هـ)
بشأن الإجراءات الخاصة بالمساعدة الغوثية: ٣٣(هـ)
بشأن الموارد الطبيعية المشتركة: ٢٨(د)
التي تراعي اعتبارات نوع الجنس: ٣٦(أ)(ط)
الواعية بالمخاطر: ٢٨(ج)؛
لتعزيز الشفافية: ٢٧(أ)
تستهدف إشراك الأشخاص الذين يعانون من أمراض تهدد حياتهم ومن أمراض مزمنة: ٣٠(ك)
تستهدف كبار السن: ٣٦(أ)(٤)
تم النشر بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(ج)
تم التحديث استنادًا إلى سيناريوهات تغير المناخ: ٣٣(أ)
الاتساق بين الحد من مخاطر الكوارث وأطر العمل الأخرى: ٢٧(أ)
الاتساق بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة: ٣١(أ)
حوافز الامتثال للسياسات: ٢٧(أ)(٢)؛ ٢٧(أ)(٣)
الموارد التي تتطلبها الهيئات الإدارية المحلية والوطنية لتنفيذ السياسات: ٣٠(أ)
السياسات غير الواعية بالمخاطر: ٦
السياسات
مصممة حسب المناطق: ٢٤(ط)
النشر بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(ج)
سياسة الشمول: ٧؛ ١٩(د)؛ ١٩(ز)؛ ٣٦(أ)؛ ٤٧(ب) *(راجع أيضًا الاستجابة المتاحة للجميع)*
السياسي
القيادة: *راجع القيادة*
تدابير الحد من المخاطر: ١٧
سيناريوهات
تغير المناخ: *راجع سيناريوهات تغير المناخ*
لمخاطر الكوارث: *راجع مخاطر الكوارث الناشئة*

ش
الشباب
المشاركة مع: ٤؛ ٧؛ ٣٦(أ)(٢)
قيادة: ١٩(د)
شبكات الهواتف المحمولة للتواصل بشأن المخاطر: ٢٥(ج)
الشراكة
عبر الآليات/المؤسسات: ٢٦
على جميع الأصعدة: ٣٧
على الصعيد العالمي: ١٩(ل)
مع جميع أطياف المجتمع: ١٩(د)
مع القطاع الخاص: ١٩(هـ)
الشروط التفضيلية فيما يخص نقل التكنولوجيا: ٤٥؛ ٤٧(أ) *(راجع أيضًا الامتيازات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا السليمة بيئيًا)*
الشروط المتفق عليها: ٤٦؛ ٤٧(أ)
الشعوب الأصلية
المعارف/الممارسات: ٢٤(ط)؛ ٣٦(أ)(ت) *(راجع أيضًا المعارف التقليدية)*
الشعوب، التنسيق/المشاركة مع الحكومة والقطاع العام: ٧؛ ٢٧(ح)
الشفافية: *(راجع السياسات العامة لتعزيز الشفافية)*

ص
صحة الأم: ٣٠(ي)
الصحة الجنسية والإنجابية: ٣٠(ي)
صحة الطفل: ٣٠(ي)
صحة الوليد: ٣٠(ي)
الصحة
والحد من مخاطر الكوارث: ١٦؛ ١٩(ح)؛ ٢٨(ب)
أثر الكوارث على: ٤؛ ٢٤(د)
حماية: ٥؛ ١٩(ج)
الهيئات الصحية، التعاون مع: ٣١(هـ)
معايير الصحة والسلامة: ٢٧(د)
التدابير الصحية للحد من المخاطر: ١٧
البرامج الصحية والحد من مخاطر الكوارث: ٣٠(ط)
القدرة الصحية: ١٤
النظم الصحية: ٣١(هـ)
العاملون في مجال الصحة، تنمية قدرات: ٣٠(ط)
الرعاية الصحية، الخدمات الأساسية في: ٣٠(ي)
قدرة المرافق الصحية: ١٨(د)؛ ٣٣(ج) *(راجع أيضًا مبادرة مليون من المدارس والمستشفيات الآمنة)*
السلامة/الفعالية/قابلية التشغيل للمرافق الصحية أثناء/بعد الكوارث: ٣٣(ج) *(راجع أيضًا المرض؛ صحة الأم؛ صحة الوليد؛ صحة الطفل)*
الصكوك المالية: ٣٠(م)

ط
طب الكوارث: ٣٠(ط)
طرائق التعاون: ٣٧

ع
عدم التمييز: ١٩(د)
عدم المساواة والحد من مخاطر الكوارث: ٦
العلوم
واتخاذ القرارات: ٢٥(ز)؛ ٣٦(ب)
وصول البلدان النامية: ٤٧(ب)
المعلومات التي تستند إلى العلوم: ١٩(ز)
العلاقة بين العلوم والسياسة: ٢٤(ح)؛ ٣٦(ب)
العلاقة بين العلوم والتقاليد: ٢٤(ط)
البحث العلمي: ٢٥(ز)
المؤسسات العلمية ومؤسسات البحث: ٧
عمال الخدمات العامة: *راجع السياسات العامة المتعلقة بعمال الخدمات العامة*
عوامل الخطر المترابطة: *راجع عوامل الخطر*

غ
الغابات: ١٨؛ ٢٧(ب)
الغذاء
والتغذية: ٢٨(ب)؛ ٣٠(ي)
الأمن الغذائي: ١٩(ح)؛ ٣٠(ي)
الإمدادات الغذائية: *راجع إمدادات الإغاثة، الغذائية وغير الغذائية*

ف
فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات التنمية المستدامة: ٤٨(ج)؛ ٥٠
الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية لوضع المؤشرات: ٥٠
الفضاء
معلومات الفضاء: ٢٤(و)
تكنولوجيا الفضاء: ٢٥(ج)
فعالية التكلفة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث: ٣ *(راجع أيضًا التكاليف الخفية للكوارث)*

الفقر
والحد من مخاطر الكوارث: ٦؛ ٤٧(د)
القضاء على: ٢؛ ١١؛ ١٢؛ ٢٨(ب)؛ ٣٠(ي)؛ ٣١(ح)
الحد من: ٤٧(د)
الفقراء/أشد الناس فقرًا: ٧؛ ١٩(د)
فهم المخاطر: ١٤؛ ١٩(ط)؛ ٢٣؛ ٢٤؛ ٢٥(و) *(راجع أيضًا خصائص الأخطار، تقييم الأثر البيئي؛ الإدارة البيئية والحد من مخاطر الكوارث؛ تقييم الأثر الاقتصادي: تقييم الأثر الاجتماعي؛ الصحة والحد من مخاطر الكوارث؛ التعليم والحد من مخاطر الكوارث؛ عوامل الخطر)*

ق
القانون المحلي: *راجع القانون الوطني*
قدرات التعامل لدى الدول: ٣٤(أ)
القدرات اللوجستية الخاصة بالاستجابة وحالات الطوارئ: ٣٣(و)
القدرات/الموارد المحلية: ٨
القدرة الاجتماعية: ١٤
قدرة: ٢؛ ٥؛ ١٧؛ ١٨(د)؛ ٢٧(ب)؛ ٣٢؛ ٣٣(ج)؛ الهامش ٢
القروض/الدعم المالي للحد من مخاطر الكوارث: *راجع المؤسسات المالية الدولية*
القضاء على الجوع: ٣١(ح)
القطاع الخاص
قاعدة المعارف: ٢٤(ز)
مسؤوليات: ١٩(هـ)
الاستثمار من أجل معالجة العوامل الكامنة وراء المخاطر: ١٩(ي)
الشراكة مع: ٢٥(د)؛ ٢٥(و)؛ ٢٧(ي)؛ ٤٨(و) *(راجع أيضًا التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص)*
القطاع العام، مسؤوليات: ١٩(هـ)
القطاعات
مسؤوليات: ١٩(ب)
تنسيق: ١٩(هـ)
السياسات الخاصة بكل قطاع: ٢٤(ط)؛ ٢٧(ز)
(راجع أيضًا النهج الشامل لعدة قطاعات؛ النهج متعدد القطاعات)
قوانين البناء: ٢٧(د)؛ ٣٠(ح)
القوانين، إعدادها ودعمها: ٢٧(د)؛ ٢٧(و)؛ ٤٨(ح)
القيادة:
ذات الطبيعة السياسية: ١٦
الخاصة بالنساء: ١٩(د)؛ ٣٢
الخاصة بالشباب: ١٩(د)

ك
كبار السن، المشاركة مع: ٧؛ ٣٦(أ)(٤)
الكوارث المتكررة: ١٥
الكوارث المفاجئة: ١٥
الكوارث بطيئة الظهور: ٤؛ ١٥
الكوارث صغيرة النطاق: ٤؛ ١٥؛ ٣٦(د)
الكوارث غير المتكررة: ١٥
الكوارث واسعة النطاق: ١٤

ل
اللامركزية: *راجع الموارد، اتخاذ القرارات، الصعيد المحلي.*
اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥): ٣٠(ط)؛ ٣١(هـ)؛ ٤٨(ب)
اللوائح
الخاصة بالخدمات والبنية التحتية: ٢٧(أ)
لتعزيز السلامة: ٢٧(د)

م
ما بعد وقوع الكارثة
الاستجابة والاستعراض: ١٩(ي)؛ ٢٥(ز)؛ ٣٠(ي)
سياسات التعافي وإعادة الإعمار: ٣٣(هـ)
الماشية، حماية: ٣٠(ع)؛ ٣١(و)
مالي
المخصصات: ٣٠(أ)
أثر الكوارث: ٣٠(ب)
المؤسسات، التعاون مع: ٣١(د)؛ ٣٦(ج)
الأدوات: ٣٠(م)
الحماية: ٣٠(ب)
المنظمون: ٣٦(ج)
المأوى في إطار النزوح: ٣٣(ح) *(راجع أيضًا النزوح، نظم الدعم؛ المستوطنات المؤقتة)*
مبادرة مليون من المدارس والمستشفيات الآمنة: ٢٥(و)
المبادئ المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث: ١٩
المتابعة
الإجراءات (في الأمم المتحدة): ٤٩؛ ٥٠
الأدوات: ٣٠(و)
الخاصة بإطار سِنداي: ١٦؛ ١٩(هـ)؛ ٢٧(هـ)؛ ٤٨(ج)
المتطلبات الاجتماعية، المتعلقة بـ: ٣٣(ب)
المتطوعون
المشاركة مع: ٧
القاعدة المعرفية لـ: ٢٤(ز)
تدريب العمال المتطوعين: ٣٣(و)
العمل التطوعي: ١٩(د)؛ ٣٥
المجتمع المدني، التنسيق مع القطاع العام: ٧؛ ٢٧(ح)؛ ٢٧(ي)؛ ٣٦(أ) *(راجع أيضًا المعرفة لدى المجتمع المدني)*
المجتمع المستضيف؛ قدرة: ٣٠(ل)
مجتمع الممارسين، المشاركة مع الحكومة: ٧ العوامل المكوِّنة: ٦ *(راجع أيضًا عوامل الخطر)*
المجتمع
المعرفة لدى المجتمعات: ٢٤(ز)؛ ٣٦(أ)
حماية المجتمعات: ٥
أدوار ممثلي المجتمع داخل المؤسسات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث: ٢٧(و)
تدريب الأطقم الصحية المجتمعية: ٣٠(ط)
التعاون مع المجتمعات/المنظمات المجتمعية: ٢٤(س)؛ ٢٧(ح)؛ ٣٥
المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ٤٩
المحلية
السلطات، تمكين (حسب الاقتضاء)/بناء القدرات: ١٩(هـ)؛ ٣٣(م)؛ ٤٨(ط)
المجتمعات، تمكين (حسب الاقتضاء): ١٩(هـ)
الحكومة: ١٩(هـ)؛ ٢٧(ز)؛ ٤٨(ط)
المنتديات: ٢٧(ز)
المتعلقة بالاحتياجات المحلية: ٣٣(ح)
المخاطر على الصعيد المحلي: ١٩(ط)؛ ٢٥(ب)
خطط/استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي: ١٨(هـ)؛ ٣٦(أ)
المخاطر الحالية: ٢٧(ب)
مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه: ٣٤(هـ)
مخاطر الكوارث الناشئة: ٣٦(ب)
المخاطر
تقييم: *راجع تقييم المخاطر*
المسببات: ١٩(ط)
العوامل
المكوِّنة: ٦
العوامل المترابطة: ٢٤(ك)
الآثار المتعاقبة لعوامل الخطر: ٢٤(ب)
الأساسية: ٦؛ ٩؛ ١٩(ي)
المعرفة: ٢٤(ل)
الخرائط/رسم الخرائط: ٢٤(ج)؛ ٢٥(أ)؛ ٢٥(ب)؛ ٣٠(ز)
وضع نماذج: ٢٥(أ)؛ ٢٥(ز)
الاستبقاء: ٣٠(ب)
المخاطر والتنمية: ١٥
التبادل: ٣٠(ب)؛ ٣١(ب)
النقل: ٣٠(ب)؛ ٣١(ب)
اتخاذ القرارات الواعية بالمخاطر: ١٩(ز)
الاستثمارات الواعية بالمخاطر: ٣٦(ج)
معلومات المخاطر، بجميع أبعادها: ٢٤(ن)
(راجع أيضًا البعد المكاني للمخاطر؛ الأطر الزمنية للحد من مخاطر الكوارث)
مخصصات الميزانية: ٤٢؛ ٢٧(ط)
المدارس، قدرة: ٣٠(ج) *(راجع أيضًا المرافق التعليمية.)*
مراعاة خسائر الكوارث على الصعيد العام: ٢٤(د)
المرافق التعليمية
الحد من الأضرار اللاحقة بـ: ١٨(د)
قدرة: ٣٣(ج)
(راجع أيضًا "مبادرة مليون من المدارس والمستشفيات الآمنة")
المرافق الحيوية، قدرة التحمل: ٣٠(ج) *(راجع أيضًا البنية التحتية؛ المدارس، قدرة التحمل؛ المستشفيات، البنية التحتية المادية، التصميم العام، توحيد المعايير الخاصة بمواد البناء، التعديلات التحديثية، تشجيع ثقافة الصيانة)*
المراكز
المعنية بالوعي العام: ٣٣(د)
الخاصة بتخزين مواد الإغاثة/الإنقاذ: ٣٣(د)

المرض: *راجع الأمراض المزمنة والمهددة للحياة؛ الصحة*
المساءلة للحد من/إدارة المخاطر: ١٩(هـ) *(راجع أيضًا السياسات العامة لتعزيز الشفافية)*
مسار ساموا: ٤٢
المساعدة الإنمائية الرسمية: ١٩(ل) *(راجع أيضًا المساعدة الإنمائية والحد من مخاطر الكوارث)*
المساعدة الإنمائية والحد من مخاطر الكوارث: ٤٧(د)
المساعدة الغوثية، السياسات العامة لتنسيق/تمويل وكذلك الإجراءات الخاصة بـ: ٣٣(هـ) *(راجع أيضًا إمدادات الإغاثة)*
المساعدة على التعافي، تنظيم: ٣٣(ع)
المساعدة، التنظيم خلال مرحلة التعافي: ٣٣(ع)
مسائل الأرصاد الجوية الهيدرولوجية، الآليات العالمية الخاصة بـ: ٣٣(هـ)
مسببات المخاطر: *راجع مسببات المخاطر*
مسببات/عوامل الخطر الأساسية: ٦؛ ٩؛ ١٩(ي) *(راجع أيضًا عوامل الخطر)*
المستخدمون النهائيون، للمعلومات/البيانات: ٢٤(أ)؛ ٢٥(هـ)؛ ٣٣(ب)؛ ٣٦(ج)؛ ٣٦(د)
المستشفيات: ٣٠(ج)؛ ٣٣(ج) *(راجع أيضًا المرافق الصحية؛ مبادرة مليون من المدارس والمستشفيات الآمنة)*
المستقبل الذي نصبو إليه: ١٢
المستوطنات البشرية
غير النظامية: ٣٠(ح) *(راجع أيضًا الإسكان غير النظامي)*
الهامشية: ٣٠(ح)
المناطق الآمنة: ٢٧(ك)؛ ٣٠(ز)
المستوطنات المؤقتة: ٣٣(ي)
المستوطنات: *راجع المستوطنات البشرية؛ المستوطنات المؤقتة*
مسؤوليات
تعريف: ٢٧(أ)؛ ٢٧(و)
تبادل: ١٩(ب)؛ ٣٥
المسؤولية الأساسية للدول: ١٩(أ)؛ ٣٥
المسؤولية المشتركة: *راجع المسؤولية، تبادل.*
مشاركة جميع أطياف المجتمع: ١٩(د)؛ ٣٦(أ) *(راجع أيضًا أصحاب المصلحة، المشاركة مع)*
مشاركة/تبادل المعرفة: *راجع الدروس المستفادة/تبادل الممارسات الجيدة، وترتيبات تبادل المعلومات.*
المشاركة
الشاملة/يسهل الوصول إليها/غير تمييزية: ١٩(د)
الخاصة بأصحاب المصلحة المعنيين: ٢٦
الخاصة بأصحاب المصلحة المعنيين، حسب الاقتضاء: ٣٣(أ)
العملية القائمة على المشاركة لتطوير نظم الاتصالات: ٣٣(ب)
المشاريع المتناهية الصغر: ٣٦(ج)
المشاريع صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم: ٤٤؛ ٣٦(ج) *(راجع أيضًا المشاريع متناهية الصغر)*
المشاورات العامة: ٣٦(د)
المصطلحات: ٢٥(ز)؛ ٤٨(ج)؛ ٥٠
المعارف التقليدية: ١٩(ز)؛ ٢٤(ط)
معايير
تنمية: ٢٧(ي)؛ ٣٥؛ ٣٦(ج)؛ ٤٨(ج)
تنقيح/تحسين: ٣٠(ح)؛ ٣٣(ي)؛ ٣٣(ك)
(راجع أيضًا معايير الصحة والسلامة؛ معايير الإبلاغ عن التقدم المحرز؛ تنسيق الاستعداد/التصدي؛ البروتوكولات الإقليمية)
معدل الوفيات
قاعدة بيانات: ٣٣(ن)
المستوى في البلدان النامية: ٤
الحد من: ٤٣؛ ١٨(أ)
المعرفة
المحلية: ٢٤(ط)
للمسؤولين الحكوميين: ٢٤(ز)
للمجتمع المدني: ٢٤(ز)؛ ٣٦(أ)
للمجتمعات: ٢٤(ز)؛ ٣٦(أ)
للمهاجرين: ٣٦(أ)(vi)
لأصحاب المصلحة: ٣٥
للمتطوعين: ٢٤(ز)؛ ٣٦(أ)
المعلومات المتعلقة بالكوارث: *راجع المعلومات المتعلقة بالكوارث*
المعلومات/البيانات غير الحساسة: ١٩(ز)؛ ٢٤(هـ)؛ ٢٥(ج)؛ ٢٨(و)؛ ٣٦(ج)؛ ٣٦(د)
المعلومات
مصنفة: ٢٥(هـ)
متوفرة مجانًا ويسهل الوصول إليها: ٢٤(هـ)
في الموقع: ٢٤(و)؛ ٢٥(ج)
غير الحساسة: *راجع البيانات/المعلومات غير الحساسة*
المتعلقة بالكوارث: ٢٤(هـ)
المتعلقة بالتعرض للأخطار التي تخص مواقف محددة: ٢٤(د)
المتعلقة بالتضرر الناجم عن مواقف محددة: ٢٤(د)
الترتيبات الخاصة بتبادل المعلومات: ١٤؛ ٣٤(ج)؛ ٣٤(د)؛ ٤٧(ب)؛ ٤٧(ج)
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ٢٤(و)؛ ٢٥(ج)
قنوات بث المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر: ٣٣(ب)
مكان العمل، قدرة: ٣٠(هـ)
الممارسات السليمة، التبادل: ٢٤(ز) *(راجع أيضًا الدروس المستفادة)*
الممارسات، النشر بواسطة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(ج)
الممتلكات: *راجع حماية الممتلكات*
المناطق المتضررة، تنمية: ٣٣(ي) *(راجع أيضًا المناطق الواقعة خارج نطاق المخاطر)*
المناطق المعرضة للجفاف: ٣٠(ز)
المناطق المعرضة للفيضانات: ٣٠(ز)
المناطق المعرَّضة لمخاطر الكوارث/المناطق المعرَّضة للكوارث: ٢٧(ك)؛ ٣٣(م)
المناطق الواقعة خارج نطاق المخاطر: ٣٣(ل)
المناقشات والتدقيق العام: ٢٧(هـ) *(راجع أيضًا البرلمانيين)*
المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة: ٤٩ المواقع التاريخية، حماية: ٣٠(د) *(راجع أيضًا المواقع الدينية)*
المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث: ٣؛ ٢٨(ج)؛ ٤٨(ج)؛ ٤٩
منتديات التعاون: *راجع التعاون*
المنتديات المواضيعية: ٢٨(ج)؛ ٤٧(ج)
منتديات للتنسيق الحكومي: ٢٧(ز) *(راجع أيضًا الخطط الوطنية والمحلية)*
المنظمات الحكومية الدولية: ٢٨(ج)
المنظمات غير الحكومية: ٢٤(س)
منظمة الصحة العالمية: ٣٠(ط)؛ ٣١(هـ)
منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة: ٤٨(ي)
منظور العمر في السياسة: ١٩(د)؛ ١٩(ز)
المنهجيات والنماذج الخاصة بتقييم المخاطر: ٢٤(ي) *(راجع تقييم المنهجيات والنماذج)*
المهاجرون، التنسيق/المشاركة مع الحكومة/القطاع العام: ٧؛ ٢٧(ح)؛ ٣٦(أ)(vi)؛ المهارات: ٤٠
المواد المحمية بحقوق طبع ونشر/براءة اختراع، توفر: ٢٥(ح) *(راجع الامتيازات المتعلقة باستخدام المواد المحمية بحقوق طبع ونشر/براءة اختراع)*
المواد المسجلة ببراءة اختراع: *راجع المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر.*
الموارد اللوجستية، تخصيص: ٣٠(أ)
الموارد
لامركزية: ١٩(و)
تخصيص: ٣٠(أ)
لأصحاب المصلحة: ٣٥
المواطَنة المسؤولة: ٢٥(و)
المواطَنة: *راجع المواطَنة المسؤولة.*
المواطنون، العمل التطوعي: ١٩(د)
المواقع الدينية: ٣٠(د)
مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: ٤٨(هـ)
المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الأمم المتحدة: ٤١؛ ٤٢؛ ٥٠
المؤسسات المالية الدولية
التعاون مع: ٣١(ب)
القروض/الدعم المخصص للحد من مخاطر الكوارث: ٤٨(د)؛ ٤٨(هـ)
المؤسسات، نقاط ضعف: ٦
المؤشرات، تنمية: ١٨؛ ٢٧(ب)؛ ٤٨(ج)؛ ٥٠ *(راجع أيضًا الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية لوضع المؤشرات)*

ن

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): ١٨(ج)
النتيجة المتوقعة: ١٦
النتيجة: *راجع النتيجة المتوقعة.*
النزوح
مستوى: ٤
خطر: ٢٨(د)
نُظم دعم: ٣٣(ح) *(راجع أيضًا المأوى الآمن؛ إمدادات الإغاثة؛ الغذائية وغير الغذائية؛ المستوطنات المؤقتة)*
النساء
في حالات التضرر: ٤
الدور المنوط في إدارة مخاطر الكوارث: ٣٦(أ)(ط)
الدور المنوط في تصميم سياسة مخاطر الكوارث: ٧؛ ٣٦(أ)(ط)
الدور المنوط في توفير موارد السياسات/الخطط/البرامج التي تُراعي اعتبارات نوع الجنس: ٣٦؛ ٢٧(ط)

الدور المنوط في تنفيذ السياسات/الخطط/البرامج التي تُراعي اعتبارات نوع الجنس: ٧؛ ٣٥(أ)(ط)
(راجع أيضًا النساء في مراكز القيادة)
نشأة مخاطر الكوارث: *راجع منع نشأة مخاطر الكوارث.*
نشر
المعلومات/البيانات: *راجع بيانات*
الأدوات: ٢٥(أ)
النظام الاتحادي: *راجع الحوكمة*
نظام المعلومات الجغرافية (GIS): ٢٤(و)
النظم الإيكولوجية
انخفاض: ٦
حماية: ٥
النهج القائم على النظم الإيكولوجية للحد من مخاطر الكوارث: ٢٨(د)؛ ٣٠(ن)
وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر: ٣٠(ز)
آثار عدم الحد من المخاطر على النظم الإيكولوجية: ٢٤(ب)
النهج التحسبي: ٣٠(و)؛ ٣١(د)
النهج متعدد الأخطار: ٧؛ ١٥؛ ١٩(ز)
في آليات/نظم الإنذار المبكر: ١٤؛ ١٨(ز)؛ ٢٥(أ)؛ ٣٣(ب)؛ ٣٤(ج)
في التنبؤ: ٣٣(ب)
في البحوث/الدراسات: ٢٤(ك)؛ ٢٥(ب)
نهج متعدد القطاعات: ١٥؛ ٢٤(ط)؛ ٢٧(أ)؛ ٤٧(د)
النهج متعدد القطاعات: ٧
نهج يركز على الناس: ٧
النية الحسنة: ٣٥

هـ
الهيئات التشريعية: ١٩(هـ)
هيئات المحاسبة، مسؤوليات: ٣٦(ج)

و
وسائل الإعلام: ٢٥(ج)؛ ٣٦(د)
وسائل التنفيذ: ٤٨؛ ١٧؛ ٣٨ *(راجع أيضًا تفاوت الوسائل فيما بين البلدان)*
وسائل التواصل الاجتماعي: ٢٤(م)؛ ٢٥(ج)
الوصول
إلى البيانات: ٢٤(و)؛ ٢٥(ج)
إلى الإنذار المبكر: ١٨(ز)؛ ٣٣(ب)
إلى الخدمات المنقذة للأرواح: ٣٠(ك)
إلىمعلومات المخاطر/تقييم المخاطر: ١٨(ز) *(راجع أيضًا المعلومات، متوفرة ويسهل الوصول إليها مجانًا)*
الوطني
السلطات المعنية بمخاطر الكوارث: ١٩(ب)
استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث: ١٨(هـ)؛ ٣٦(أ)
مراكز الاتصال المعنية بإطار سِنداي: ٢٧(ز)
النظم الصحية: ٣٠(ط) *(راجع أيضًا الرعاية الصحية الأولية، والثانوية، ومن المستوى الثالث)*
المؤسسات، تنسيق: ١٩(هـ)؛ ١٩(و)؛
التقييم الدوري للتقدم المحرز: ٢٧(هـ)
خطط الحد من مخاطر الكوارث: ٢٧(هـ)؛ ٣٦(أ)؛ ٤٨(ج)
المنتديات: ٢٧(ز)؛ ٤٨(ج)
تقارير رصد التقدم المحرز: ٣
فيما يتعلق بالظروف الوطنية: ١٩؛ ١٩(أ)؛ ٢٤(ب) *(راجع أيضًا الآليات الإقليمية المتوافقة وطنيًا)*
فيما يتعلق بالسياسات الوطنية: ٣٥
فيما يتعلق بالممارسات الوطنية: ٣٦(د)
فيما يتعلق بالأولويات الوطنية: ١٧؛ ٤١؛ ٤٨(ب)
الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات/ الالتزامات الدولية: ٨؛ ١٩
الولايات الخاصة بكيانات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بـ: ٤٨(ب)؛ الهامش ٦

ي
اليوم الدولي للحد من الكوارث: ٢٥(و)

مخطط إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث
للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠

النطاق والهدف

سينطبق هذا الإطار على خطر الكوارث المحدودة والكبيرة، المتكررة وغير المتكررة، المفاجئة والبطيئة الظهور الناجمة عن أخطار طبيعية أو أخطار من صنع الإنسان، وكذلك على ما يتصل بها من أخطار ومخاطر بيئية، وتكنولوجية، وبيولوجية. وهدف الإطار هو الاسترشاد به في إدارة مخاطر الكوارث في مجال التنمية من منظور متعدد الأخطار على جميع المستويات، وكذلك داخل جميع القطاعات وفيما بينها

النتيجة المتوقعة

الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح، وسبل المعيشة، والصحة، والأصول الاقتصادية، والمادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية للأشخاص، والأعمال التجارية، والمجتمعات والبلدان

الغاية

منع نشوء مخاطر الكوارث والحد من المخاطر القائمة عن طريق تنفيذ تدابير متكاملة وشاملة اقتصادية، وإنشائية، وقانونية، واجتماعية، وصحية، وثقافية، وتعليمية، وبيئية، وتكنولوجية، وسياسية، ومؤسسية تحول دون التعرض للأخطار والضعف في وجه الكوارث وتحد منهما، وتعزِّز الاستعداد للتصدي لها والتعافي منها، ومن ثم تعزِّز القدرة على مواجهتها

الأهداف

الحد بدرجة كبيرة من الوفيات الناجمة عن الكوارث على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض متوسط الوفيات الناجمة عن الكوارث على مستوى العالم لكل ١٠٠,٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

الحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص المتضررين على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، بهدف خفض الرقم المتوسط على مستوى العالم لكل ١٠٠,٠٠٠ فرد في العقد ٢٠٢٠-٢٠٣٠ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

خفض الخسائر الاقتصادية الناجمة مباشرة عن الكوارث قياسًا على الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام ٢٠٣٠

الحد بدرجة كبيرة مما تلحقه الكوارث من أضرار بالبنية التحتية الحيوية وما تسببه من تعطيل للخدمات الأساسية، ومن بينها المرافق الصحية والتعليمية، بطرق منها تنمية قدرتها على الصمود في وجه الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠

الزيادة بدرجة كبيرة في عدد البلدان التي لديها استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث بحلول عام ٢٠٢٠

الزيادة بدرجة كبيرة في تعزيز التعاون الدولي مع البلدان النامية من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالها الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام ٢٠٣٠

الزيادة بدرجة كبيرة فيما هو متوفر من نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة ومن المعلومات والتقييمات عن مخاطر الكوارث وفي إمكانية استفادة الناس بها بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال إيجاد الدعم الكافي والمستدام لتكملة أعمالهم الوطنية المنجزة في سبيل تنفيذ هذا الإطار بحلول عام ٢٠٣٠

أولويات العمل

ينبغي للدول أن تضطلع على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي، والعالمي بأعمال مركزة داخل كل قطاع وفي جميع القطاعات، وذلك في المجالات التالية ذات الأولوية.

الأولوية ١
فهم مخاطر الكوارث

يجب أن تستند إدارة مخاطر الكوارث إلى فهم لجميع أبعاد مخاطر الكوارث المتمثلة في قابلية تضرر الأشخاص والممتلكات وقدراتهما ومدى تعرضهما للمخاطر وخصائص الأخطار والبيئة

الأولوية ٢
تعزيز إدارة مخاطر الكوارث بهدف إدارة مخاطر الكوارث

للأسلوب المتبع في إدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني، والإقليمي، والعالمي أهمية كبيرة في إدارة الحد من مخاطر الكوارث في جميع القطاعات وضمان تناسق الأطر الوطنية والمحلية للقوانين، واللوائح، والسياسات العامة التي توجه القطاعين العام والخاص، من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات، والتي تشجعهما وتحفزهما على اتخاذ الإجراءات ومعالجة مخاطر الكوارث

الأولوية ٣
الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز القدرة على التحمل

لتعزيز المنفعة الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والثقافية للأشخاص والمجتمعات والبلدان وممتلكاتهم، وكذلك البيئة، فلا بد من ضخ استثمارات عامة وخاصة في مجال الوقاية من مخاطر الكوارث والحد منها باستخدام تدابير إنشائية وغير إنشائية. وهذه الاستثمارات قد تكون حوافز قوية للابتكار، والنمو، وإيجاد فرص العمل. وهي تدابير فعَّالة من حيث التكلفة وتساهم بشدة في إنقاذ الأرواح، ومنع وقوع الخسائر وتقليلها، وضمان فعَّالية التعافي وإعادة التأهيل

الأولوية ٤
تعزيز درجة الاستعداد لمواجهة الكوارث من أجل التصدي الفعَّال لها، "وإعادة البناء على نحو أفضل" للتعافي من آثار الكوارث، وإعادة التأهيل، وإعادة الإعمار

تشير الدروس المستخلصة من التجارب السابقة إلى ضرورة تعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث لضمان توفر القدرات اللازمة للتصدي للكوارث والتعافي منها بفعَّالية. وقد أثبتت الكوارث أن مرحلة التعافي وإعادة التأهيل والإعمار، التي تحتاج إلى التأهب قبل وقوع الكوارث، تمثل فرصة حاسمة "لإعادة البناء بطريقة أفضل" بسبل منها إدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث. ولا بد في هذا السياق من تمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من القيادة والترويج علنًا لتنفيذ نُهج تتسم بالإنصاف بين الجنسين ويمكن للجميع الاستفادة منها خلال مرحلتي الاستجابة وإعادة البناء

المبادئ التوجيهية

المسؤولية الأساسية الواقعة على الدول فيما يتعلق باتقاء مخاطر الكوارث والحد منها، بوسائل تشمل التعاون

التشارك في المسؤوليات بين الحكومات المركزية والسلطات الوطنية المختصة والقطاعات والجهات المعنية، بما يتناسب مع الظروف الوطنية

حماية الأشخاص وممتلكاتهم، وفي نفس الوقت احترام جميع حقوق الإنسان وتعزيزها بما فيها الحق فيالتنمية

التزام المجتمع برمته

الالتزام الكامل من قِبل جميع مؤسسات الدولة ذات الصبغة التنفيذية والتشريعية، على الصعيدين الوطني والمحلي

تمكين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية بوسائل تشمل توفير الموارد والحوافز وتخويل مسؤوليات اتخاذ القرارات، حسبما يقتضيه الأمر

اتخاذ القرارات بطريقة شاملة تتسم بالدراية بالمخاطر مع اتباع نهج متعدد الأخطار

تناسق جميع السياسات، والخطط، والممارسات، والآليات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة عبر القطاعات المختلفة

الإلمام بالخصائص المحلية والمحددة لمخاطر الكوارث كي يتسنى تحديد التدابير اللازمة للحد من هذه المخاطر

التصدي للعوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث عن طريق الاستثمارات وهو ما يُعد إجراءً أكثر فعَّالية من حيث التكلفة مقارنة بالاعتماد بصورة أساسية على التصدي للكوارث بعد وقوعها والتعافي منها

اتقاء التسبب في مخاطر الكوارث والحد من المخاطر الحالية، من خلال "إعادة البناء على نحو أفضل"

تعزيز التعاون الدولي وكفالة إقامة شراكات عالمية فعَّالة، وحقيقية، ومتينة

تحديد الدعم المقدم من البلدان المتقدمة والشركاء إلى البلدان النامية بما يتناسب مع الاحتياجات والأولويات الوطنية التي تحددها هي بنفسها

ICLUX AR - UNISDR/GE/2015 الطبعة الأولى

9-11 Rue de Varembé
CH 1202, Geneva
Switzerland
www.unisdr.org